خصائص منشأة عميل المراجعة وجودة المراجعة والعلاقة ما بين تأخير إصدار تقرير المراجعة وكفاءة قرارات أصحاب المصالح (دراسة تحليلية)

إعداد

الأستاذ الدكتور

نجوى محمود أحمد أبو جبل

أستاذ المراجعة بكلية التجارة– جامعة طنطا

خصائص منشأة عميل المراجعة وجودة المراجعة والعلاقة ما بين تأخير إصدار تقرير المراجعة وكفاءة قرارات أصحاب المصالح (دراسة تحليلية)

الأستاذ الدكتور

نجوى محمود أحمد أبو جبل

أستاذ المراجعة بكلية التجارة– جامعة طنطا

ملخص البحث

تمثل فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات أحد الموضوعات الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة نظراً لتأثيرها على وقتية التقارير المالية، ومن ثم منفعة معلومات هذه التقارير. يهدف البحث الحالى إلى دراسة وتحليل العلاقة بين طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به خصائص منشأة عميل المراجعة وجودة المراجعة على العلاقة بين مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة وكفاءة قرارات أصحاب المصالح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولقد تم تقديم إطار نظرى يتناول عرض وتحليل الدراسات السابقة، فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات: المفهوم والأهمية والمقاييس من منظور أصحاب المصالح ، كفاءة قرارات أصحاب المصالح من المنظور المحاسبى، تحليل العلاقة بين تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وكفاءة قرارات أصحاب المصالح ، جودة المراجعة الخارجية : المفهوم والأهمية ، تحليل أثر خصائص منشأة عميل المراجعة على تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وكفاءة قرارات أصحاب المصالح ، وأثر جودة المراجعة على العلاقة بين تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وكفاءة قرارات أصحاب المصالح. تنبع أهمية تقرير مراقب الحسابات من أنه يضفي الثقة على المعلومات الواردة في القوائم المالية. وحتى تتحقق الأهداف المرجوة منه يجب أن يتم تقديمه قبل أن تفقد المعلومات قيمتها التأثيرية في قرارات أصحاب المصالح. من اكثر العوامل المؤثرة على تأخير تقرير مراقب الحسابات والتى تتعلق بعميل المراجعة؛ نسبة الرفع المالى للشركة، تبنى الشركات لمعايير التقرير المالى الدولية، حجم شركة عميل المراجعة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتركز الملكية، سياسات الشركة والإجراءات المتبعة فيها مثل قوة نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي ودرجة تعقيده. ومن أكثر العوامل المؤثرة على تأخير تقرير مراقب الحسابات والتى تتعلق بمراقب الحسابات؛ حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات والفترة الزمنية لإرتباط المراجع بالشركة وطبيعة إجراءات المراجعة وتوقيتها. أهمية الخبرة المهنية متمثلة فى استيفاء مراقب الحسابات لمتطلبات القيد بسجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية لما له من انعكاسات ايجابية على الممارسة المهنية. وفى ضوء نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية:

مؤشرات جودة المراجعة– تأخير تقرير مراقب الحسابات– إستقلال مراقب الحسابات– نظام الرقابة الداخلية– جودة المراجعة الخارجية –خصائص عميل المراجعة –كفاءة قرارت أصحاب المصالح.

١-المقدمة:

تقع مسئولية إعداد القوائم المالية علي إدارة الشركة بهدف تلبية إحتياجات كافة أصحاب المصالح من المعلومات التي توصلها هذه القوائم لتساعدهم في إتخاذ قراراتهم المختلفة، إلا أن هذه المعلومات لا يمكن الاعتماد عليها قبل أن يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات مستقل يصدر تقريره عن عملية المراجعة والذي يتضمن رأيه في مدي صدق وعدالة القوائم المالية، ولذلك يعتبر تقرير مراقب الحسابات المنتج النهائي لعملية المراجعة، وتنبع أهميته في درجة الثقة التي يضفيها على القوائم المالية المنشورة، والتي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. كما يعتبر التقرير هو المنتج النهائى لأداء عملية التوكيد، والذى يعتبر بمثابة الأداة التى يتم من خلالها توصيل مراقب الحسابات لاستنتاجه لأصحاب المصالح بشأن ما إذا كانت تأكيدات الإدارة فى تقريرها عن الاستدامة تتمشى مع متطلبات القياس والإفصاح السارية التى اتفق عليها مع عميله. (عبد الرحيم، ٢٠١٩)

وتجدر الاشارة فى هذا الصد، يعتبر توقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على منفعة المعلومات المقدمة في ذلك التقرير، فتقديم التقرير في الوقت المناسب يساعد مستخدميه على تحقيق الاستفادة المرجوة منه. حيث يؤثر التأخير في إصدار تقرير المراجعة على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال التأثير على التوقيت المناسب لهذه المعلومات.

٢-طبيعة المشكلة:

يتمثل الهدف النهائى للمراجعة الخارجية في اضفاء الثقة والمصداقية على تلك المعلومات التى تحتويها القوائم المالية . الا أنه في السنوات الأخيره ، وخاصة في ظل الأزمة المالية العالمية ، ظهرت العديد من الفضائح المالية في عالم الأعمال على مستوى العالم والتى كان من شأنها التأثير على مصداقية المعلومات المالية المنشورة وبالتبعية تقويض ثقة مستخدمى القوائم المالية في مصداقية عملية المراجعة كمهنة مستقلة.

إن وقتية التقارير المالية مرهونة بمجموعة من المحددات، لعل أهمها إكمال وإصدار تقرير المراجعة في الوقت المناسب، حيث من ناحية تمنع قوانين سوق الأوراق المالية في بعض الدول حول العالم نشر القوائم المالية دون إرفاق تقرير مراقب الحسابات عن هذه القوائم المالية، ومن ناحية أخرى تنخفض منفعة القوائم المالية، دون تقرير مراجعة يوصل توكيد معقول Reasonable Assurance بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية Material Misstatements، وأن القوائم المالية أعدت في جميع جوانبها الهامة طبقا للمعايير المحاسبية المطبقة، وبالأحرى إطار إعداد التقارير المالية المطبق (ISA, No.٢٠٠). ومن ثم فإن الفوائد المرجوة من وقتية نشر القوائم المالية لن تأتي دون وقتية موازية لتقرير المراجعة. (يوسف، ٢٠٢٠)

وفي عام ٢٠١٠ قسم الاطار المشترك الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية الى مجموعتين؛ الخصائص الرئيسية وتشمل

الملاءمة والتمثيل العادل، والخصائص الداعمة وتشمل كلاً من القابلية للمقارنة والتوقيت المناسب والقابلية للتحقق ، والقابلية للفهم، مع وجود قيود وتتمثل في زيادة العائد على التكلفة والأهمية النسبية(FASB,2010) . ويعرف التوقيت المناسب بانه القدرة على توفير المعلومات المحاسبية لكافة الأطراف ذات العلاقة وقت الحاجة اليها ، وداخل الحيز الزمنى لاتخاذ القرارات ، ويعد التوقيت المناسب شرطاً لتوافر خاصية الملاءمة. (IAAB,2010 ؛ وهدان، ٢٠١٨)

يتضح مما سبق أن، القضية البحثية التى تتصدى لها هذه الدراسة تتمثل فى التساؤل التالى، ما هو التصور عن طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به خصائص منشأة عميل المراجعة وجودة المراجعة على العلاقة بين مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة وكفاءة قرارات أصحاب المصالح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ؟

٣-هدف البحث:

يهدف البحث الحالى الى استعراض وتحليل أثر خصائص منشأة عميل المراجعة وجودة المراجعة على العلاقة بين مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة وكفاءة قرارات أصحاب المصالح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال دراسة نظرية وتحليلية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تنبع أهمية ودوافع البحث من جانبين الأكاديمى والعملى، فعلى الجانب الأكاديمى هناك ندرة فى الدراسات الأكاديمية والتطبيقية- فى حدود علم الباحثة- التى أجريت فى هذا المجال فى الدول العربية. وكونه يتناول قضية محاسبية هامة وهي العلاقة بين أثر خصائص منشأة عميل المراجعة وجودة المراجعة على العلاقة بين مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة وكفاءة قرارات أصحاب المصالح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما يستمد البحث أهميته العملية من خلال وجود أعباء مضافة على عاتق مراقب الحسابات عند تنفيذ عملية المراجعة سواء تلك التي تتعلق بالخصائص التشغيلية لعميل المراجعة، أو أعباء تتعلق بما أضافته IFRS من معالجات محاسبية جديدة تتطلب من مراقب الحسابات المزيد من الوقت والجهد والتكلفة لمراجعتها. مما يحتمل معه التأخير في إصدار تقرير مراقب الحسابات، ويؤدى الى تأثيرات سلبية جوهرية على كفاءة سوق الأوراق المالية. بالاضافة الى تجاوبه مع الإدراك العالمي والمحلي لأهمية الوقوف على الظروف، أو بالأحرى، العوامل التي ينتج عنها تأخير إصدار تقرير المراجعة، وتتسبب في الوقت ذاته في انخفاض مستوى نفعية المعلومات الواردة في القوائم المالية. بالاضافة الى أهمية الدور الذى تلعبه خصائص منشأة عميل المراجعة فى التأثير على العلاقة بين تأخير إصدار تقرير المراجعة وكفاءة قرارات أصحاب المصالح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٥- منهج البحث:

تحاول الباحثة فى هذه الدراسة استعراض وتحليل أثر خصائص منشأة عميل المراجعة وجودة المراجعة على العلاقة بين مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة وكفاءة قرارات أصحاب المصالح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وفى سبيل ذلك إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفى التحليلى حيث يستخدم في ملاحظة الوضع القائم فعلاً وتحليله وبيان أوجه القصور فيه، وذلك من خلال الدراسة التحليلية للأبحاث ذات الصلة واصدارات الهيئات المهنية والتنظيمية للمحاسبة والمراجعة لصياغة الاطار النظرى للدراسة.

٦- خطة البحث:

انطلاقا من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وفى ضوء حدوده، سوف يتم استكماله **على النحو التالى:**

١- عرض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

٢- فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات: المفهوم والأهمية والمقاييس من منظور أصحاب المصالح.

٣-كفاءة قرارات أصحاب المصالح من المنظور المحاسبى.

٤-تحليل العلاقة تحليل العلاقة بين تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وكفاءة قرارات أصحاب المصالح.

٥- جودة المراجعة الخارجية : المفهوم والأهمية.

٦-تحليل أثر خصائص منشأة عميل المراجعة على تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وكفاءة قرارات أصحاب المصالح.

٧- تحليل أثر جودة المراجعة على العلاقة بين تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وكفاءة قرارات أصحاب المصالح.

١/٦ عرض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث:

يعد تقرير مراقب الحسابات هو وسيلة الاتصال بين مراقب الحسابات والمستفيدين من القوائم المالية، وفي كثير من الأحيان هو وسيلة الاتصال الوحيدة بينهم. حيث يعتمد مستخدمي القوائم المالية علي تقرير مراقب الحسابات للثقة في القوائم المالية التي تصدرها الشركة. وقد إهتمت الجهود المحاسبية بقضية تأخير إصدار تقرير المراجعة وعلاقته بجودة التقارير المالية، وتوصلت إلى وجهات نظر متعارضة، هناك دراسات مؤيدة، ودراسات معارضة لعلاقة تأخير إصدار تقرير المراجعة بجودة التقارير المالية. قامت دراسة (Mchugh and Dyer,1975) بالتركيز على العوامل المؤثرة في تأخير نشر التقارير المالية لعينة من الشركات الاسترالية بلغت (١٢٠) مفردة مسجلة في سوق الأوراق المالية ببورصة سيدني للفترة ١٩٦٥-١٩٧١، وتحليل فترة التأخير بين تاريخ انتهاء السنة المالية وإصدار التقارير، إلى عدة فترات في محاولة لبيان تأثير طول فترة التأخير في منفعة التقارير المالية.

ولتحقيق هدف الدراسة افترضت الدراسة أن الشركات كبيرة الحجم لا ترغب أو غير قادرة على تخفيض فترة تأخر إصدار تقاريرها المالية، كما أن فترة التأخير للشركات ذات الربحية المرتفعة نسبياً تكون أقل منها للشركات ذات الربحية المنخفضة. كما استهدفت دراسة(Whitred,1980) التعرف على تأثير تقرير المراجع المتحفظ على توقيت إصدار التقارير السنوية، تحفظات المراجع تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية، لأن الأمر في هذه الحالة يحتاج إلى مزيد من الوقت لإجراء اختبارات إضافية يقوم بها المراجع ، وقد جاءت نتيجة اختبار هذا الفرض الذي اجري على عينة من (١٢٥) شركة أمريكية خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٤، مؤيدة لوجود علاقة بين الأهمية النسبية للتحفظ وفترة تأخير اصدار التقارير المالية. كما ناقشت دراسة (محمد، ١٩٩٥) العوامل المؤثرة في تأخير تقرير مراجع الحسابات، والبحث في تأثير ثلاث مجموعات من المتغيرات المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية هي؛ مجموعة المتغيرات التي تتعلق بخصائص الشركة وتتمثل في؛ العناصر غير العادية للقوائم المالية، ونطاق نشاط الشركة، وتداول أسهم الشركة في السوق المالي، وحجم الشركة، وطبيعة النشاط، وأخيرا نتيجة أعمال الشركة خلال السنة. ومجموعة المتغيرات التي تمثل مدخلات ومخرجات عملية المراجعة وتتمثل فى حجم مكتب المراجعة، وموعد بدء عملية المراجعة، ورأي المراجع ومجموعة المتغيرات التي تعبر عن العلاقة بين الشركة والمراجع وتتمثل في طول فترة العلاقة بين الشركة والمراجع والخدمات المقدمة من قبل المراجع. وقد توصلت الى وجود ارتباط بين فترة تأخير إصدار التقارير المالية وكل من تداول أسهم الشركة في السوق المالي، ووجود عناصر غير عادية، ونوعية تقرير المراجع، ولكن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخاص بالدراسة كانت منخفضة جدا. كما ركزت دراسة (أبو نصار ولطفي، ١٩٩٨) في المملكة الأردنية على أربع مجموعات من العوامل التي يعتقد أن لها تأثير هام على سرعة إصدار التقرير المالي للشركة، وهذه العوامل هي؛ العوامل الخاصة بالشركة مثل حجمها وطبيعة نشاطها، سياسات الشركة والإجراءات المتبعة فيها مثل قوة نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي ودرجة تعقيده، العلاقة بين مكتب المراجعة وإدارة الشركة، وحجم مكتب المراجعة وطبيعة إجراءات المراجعة وتوقيتها. وتوصلت الى أن لمجموعة المتغيرات الخاصة بضعف النظام المحاسبي والرقابة الداخلية لدى الشركة المراجعة، اثرا هاما إحصائيا في تأخير إصدار التقارير المالية للشركة، والحال كذلك مع متغير حجم عمليات الشركة. أما بالنسبة لاختلاف الرأي بين إدارة الشركة ومكتب المراجعة، ونوع الرأي المعطي من قبل المراجع، وأهمية هذين العاملين في تأخير إصدار التقارير المالية بنسبة أكبر.

وفي نفس السياق، استهدفت دراسة (الفضل، وعبد الناصر، ٢٠٠٦) التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات في كل من العراق والأردن. وتم استخدام استمارة استبيان لجمع البيانات الضرورية لاختبارها؛ تضمنت الاستمارة (٢٢) عاملاً من العوامل التي يحتمل أن يكون لها تأثير في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات. تم ترتيب هذه العوامل في أربع

مجموعات ترتبط الأولى بالشركة، والثانية بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني، والثالثة بمكتب المراجعة، أما المجموعة الأخيرة فتتعلق بعملية المراجعة. وتوصلت الدراسة الى الاتفاق على أن جميع تلك العوامل، بخلاف حجم الشركة وضخامة عملياتها تعد أسباباً موضوعية للتأخير. كما ناقشت دراسة (Bonson et al., 2008) اختبار العلاقة بين تبني IFRS وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات لعينة من (١٠٥) من الشركات الأسبانية المقيدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتي عام ٢٠٠٥ ، وتوصلت إلي وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين المتغيرات. كما هدفت دراسة (Meckfessel & Sellers, 2017) اختبار تأثير التخصص الصناعي لمكتب المراجعة علي العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في نيوزلاندا، بإستخدام (٥٠٢) مشاهدة للشركات خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتي عام ٢٠٠٨. وتوصلت إلي أن الزيادة في فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات نتيجة تبني المعايير ليس له علاقة معنوية بالتخصص الصناعي لمراقبي الحسابات. كما أوضحت دراسة (Ashton,2014) المتغيرات المؤثرة في فترة تأخير إصدار التقارير المالية في أمريكا ، حيث تم اختبار أربعة عشر متغيرة منها تسعة متغيرات تتعلق بخصائص الشركة والخمسة الباقية تتعلق بمكتب المراجعة، وقد توصلوا الى أن سبعة متغيرات فقط لها أثر على تأخير إصدار التقارير المالية هي؛ طبيعة نشاط الشركة حيث وجد أن الشركات الصناعية تستغرق وقتاً أطول من غيرها من الشركات لإتمام عملية المراجعة وإصدار تقاريرها المالية، الرأي المتحفظ لمراجع الحسابات، إدراج الشركات في السوق المالي. الشركات المدرجة في السوق المالي تستغرق وقتا أقصر لإصدار تقاريرها المالية السنوية من مثيلاتها غير المدرجة في السوق.

كما ناقشت دراسة (Nguyen et al.,2015) اختبار تاثير تبني معايير IFRS ومتغيرات رقابية أخري تتمثل في؛ حجم الشركة وعمر الشركة ونوع مكتب المراجعة علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات علي عينة من البنوك النيجيرية خلال الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠١٣. وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير معنوي إيجابي بين تبني معاييير التقرير المالي الدولية ووقتية المراجعة، كما توصلت إلي أن حجم الشركة ونوع مكتب المراجعة وعمر الشركة لها تأثير معنوي علي وقتية المراجعة. كما فحصت دراسة (Hassan,2016) العوامل المؤثرة على فترة تأخير تقرير المراجع على عينة من (٤٦) شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية الفلسطيني خلال عام ٢٠١٢ . وتوصلت الى وجود تأثير معنوى لحجم الشركة، حجم مجلس الإدارة ، وجود لجنة المراجعة ، حجم مكتب المراجعة ، تعقد العمليات ، وتركيز الملكية على فترة تأخير تقرير المراجع. كما هدفت دراسة (محمد،٢٠١٦) إلى قياس وتفسير العلاقة بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والتأثير المشترك للعلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات والفترة الزمنية لإرتباط المراجع بالشركة، بالاضافة الى مجموعة من المتغيرات مثل تغيير المرجع ، حجم الشركة، ربحية السهم وتاريخ نهاية السنة المالية للشركة ونسبة

السيولة بالشركة ومعدل العائد على الاصول. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات والفترة الزمنية لإرتباط المراجع بالشركة وربحية الشركة. ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وتغيير المرجع وحجم الشركة. ولا توجد أى علاقة بين نهاية السنة المالية للشركة ونسبة السيولة ومعدل العائد على الأصول وتأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة. كما قامت دراسة (الإيبارى، ٢٠١٧) بوضع اطار لقياس تأخير تقرير مراقب الحسابات. وتوصلت الى أن تأخير تقرير مراقب الحسابات له تأثير جوهرى فى تحديد قيمة منشأة العميل (القيمة السوقية لحقوق المساهمين)، وتأثير سلبى على قيمة الشركة. كما فحصت دراسة (Oussii and Taktak, 2018) أثر آليات تنفيذ المراجعة المختلفة على وقتية تقرير مراقب الحسابات، كمقياس بديل لجودة المراجعة.

باستقراء الأدبيات السابقة يتضح أن هناك فجوة معرفية فى مجال العلاقة بين أثر خصائص منشأة عميل المراجعة وجودة المراجعة على العلاقة بين تأخير إصدار تقرير المراجعة و كفاءة قرارات أصحاب المصالح بالشركات، ، كما اختلفت الدراسات السابقة حول متوسط فترة إصدار القوائم المالية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية والمعتمدة من مراقب الحسابات. كما أنها لم تعطي الانتباه الكافى لتوضيح ما هى متطلبات تطوير مسئوليات المراجعين تجاه تحسين جودة المراجعة. وقد وجدت الباحثة في ضوء رجوعها إلى الدراسات السابقة ذات الصلة ندرة في الدراسات التي ربطت بين تلك المتغيرات– في حدود علم الباحثة– التي تناولت العلاقة بين خصائص منشأة عميل المراجعة وجودة المراجعة على العلاقة بين تأخير إصدار تقرير المراجعة.

٢/٦ فترة تأخير إصدار تقريـر مراقب الحسابات: المفهوم والأهميـــــة والمقاييس من منظـــور أصحاب المصالح:

يعد تقرير مراقب الحسابات عن نتاج المراجعة التي قام بها للقوائم المالية السنوية ، والذي يبدي فيه رأيه بشأن مدي صدق وعدالة هذه القوائم في التعبير عن نتائج الشركة ومركزها المالي، كما يعد أداة الاتصال أو الوسيلة التي يمكن للمساهمين، وأصحاب المصلحة في الشركة من التعرف على أحوال الشركة، كما يعد من الآليات الهامة للرقابة على أداء القائمين على إدارة الشركة. يتطلب التوقيت المناسب أن تكون المعلومات المتاحة لدى المستخدمين في توقيت اتخاذ قراراتهم، وأن فترة إصدار تقرير المراجعة هي الفترة المطلوبة لإتمام عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة، وأن التأخر في إصدار تقرير المراجعة يؤثر على توقيت إصدار ونشر القوائم المالية، كما أن تأخير إصدار القوائم المالية يمكن أن تؤدي إلى فجوة معلومات كبيرة، والتي بدورها تتسبب في خضوع الشركات للعقوبات والدعاوى القضائية. الوكيل،٢٠٢٠؛ Juwita et al.,2020)

تنبع أهمية تقرير مراقب الحسابات في درجة الثقة التي يضفيها على القوائم المالية المنشورة ، والتي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. كما ألزمت التشريعات المختلفة الشركات

التي تنشر قوائمها المالية أن تكون هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات، كما تعد هذه الأهمية هى المبرر الأساسي في الطلب على خدمة مراجعة القوائم المالية من قبل مستخدمي هذه القوائم. ونظراً لأهمية فترة تأخير إصدار تقرير المراجع فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار قانون رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢م ولائحته التنفيذية التى تتطلب قيام الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى بتقديم القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات خلال (٩٠) يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية. كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادر فى يونيو عام ٢٠١٩ والتي تتطلب ضرورة قيام الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية بتقديم نسخة من القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات قبل بدء أول جلسة تداول تالية لتاريخ توقيع المراجع واعتمادها من الجمعية العامة خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية وإلا سوف يتم إيقاف التعامل علي أسهم الشركة لحين تسليم التقارير. (الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠١٩)

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، تعتبر الوقتية في تقديم المعلومات من الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية. كما أشار (FASB) و(IASB) أن لها أهمية كبري في تخفيض عدم تماثل المعلومات وعدم التأكد، لذلك زاد اهتمام الدراسات بظاهرة تأخير توقيت تقرير مراقب الحسابات. حيث أن زيادة فترة التأخير تؤدي إلي التأخر في إصدار التقارير المالية وبالتالي التأثير سلباً علي جودة وقيمة المعلومات وهذا بدوره يؤثر علي قرارات مستخدمي هذه التقارير، كما يؤثر على مستوى عدم التاكد فى عملية صنع القرار.(Dao& Pham,2014)

يعبر التأخير في تقرير المراجعة عن المدة من نهاية السنة المالية للشركة حتي تاريخ إصدار تقرير المراجعة، وينظر إليه كأهم محددات التوقيت الملائم للتقارير المالية، الذي يعد بدوره أحد اهتمامات المستثمرين والادارة ومراقبي الحسابات على السواء، ويؤدي إلى تحسين اتخاذ القرار والحد من عدم تماثل المعلومات في سوق المال وتحسين كفاءته. لذلك يعتبر فهم محددات التأخير في تقرير مراقب الحسابات وأهمية التوقيت الملائم للتقرير، ومن ثم التوقيت الملائم للقوائم المالية للشركات وآثاره المختلفة أمراً هاماً لدراسة وقياس وتحسين جودة المراجعة. (Abernathy et al., 2017؛ يوسف، ٢٠٢٠)

تعرف فترة تأخير التقارير المالية بأنها الفترة بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة (Rusmin and Evans,2017; Hassan,2016) ، كما تعرف أيضاً بأنها طول الفترة من تاريخ الانتهاء من مراجعة القوائم المالية حتى تاريخ الافصاح عن التقارير المالية. (Vuko & Marko, 2014) وقد اختلفت الدراسات حول تحديد الفترة الخاصة بتأخير تقرير مراقب الحسابات، فقد قسمها البعض (Pizzini et al., 2015) إلى فترتين، الأولي تبدأ من تاريخ انتهاء السنة المالية وتمتد إلى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة، أما الفترة الثانية فتبدأ من تاريخ توقيع المراجع على التقرير وتمتد إلى تاريخ نشر التقارير المالية في الصحف اليومية أو على موقع البورصة أيهما أقرب. في حين كشفت دراسة (مطاوع، ٢٠١٩) أن فترة إصدار القوائم المالية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية والمعتمدة من

مراقب الحسابات تتراوح ما بين (٤٠) يوم إلى (١٣٩) يوم. كما أكدت دراسة (Suryanto, 2016) على أن المنفعة من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية سوف تنخفض أو تكون أقل أهمية وذلك في حالة زيادة الوقت المستغرق لإتمام مهام المراجعة المختلفة، ولذلك فأن التأخير في توقيت تقارير المراجعة يؤثر على مصداقية وملائمة المعلومات المالية. ولقد ركزت معظم الدراسات السابقة (Putra & Pratiwi,2018 ; Sultana et al., 2015) علي قياس فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات بعدد الأيام (الفرق) بين تاريخ الانتهاء من إعداد قائمة المركز المالي وتاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة، إلا أن دراسة (Rusmin & Evans, 2017) قامت بقياس تلك الفترة باللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام بين تاريخ الانتهاء من إعداد القوائم المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة.(عبد الرحيم،٢٠١٩) كما توصلت دراسة (Asthana,2014) إلى وجود علاقة عكسية بين تأخير إصدار تقرير المراجعة وجودة الأرباح المحاسبية، بمعنى أنه كلما زادت فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة كلما انخفضت جودة الأرباح المحاسبية. وقد توصلت دراسة (منصور، ٢٠١٨) إلى أن متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة في شركات المساهمة المصرية بلغت (٦٧) يوماً، و أن اختيار الشركات لمراقب حسابات متخصص في نشاطها سيؤدي إلى تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة، مما ينعكس على تحسين منفعة معلومات القوائم المالية. وأن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة في شركات المساهمة المصرية تراوحت ما بين (٩) أيام إلى (١٥١) يوم.

ترجع أهمية تخفيض فترة تأخير التقارير المالية الى حاجة الأطراف المختلفة ذات الصلة للمعلومات في الوقت المناسب، حيث أن انخفاض فترة التأخير يؤدي إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات بين معدي ومستخدمي التقارير المالية (Sharma et al.,2017) وخفض حالات عدم التأكد عند اتخاذ القرارات وتحسين أسعار الأسهم والحد من الشائعات. (Hassan, 2016) وقد أدى وجود فجوة زمنية بين تاريخ انتهاء السنة المالية للشركات وتاريخ الإفصاح عن تقاريرها المالية، إلى زيادة الاهتمام بتوقيت إصدار تقرير المراجعة وتحديد العوامل المؤثرة على تأخير إصدار ذلك التقرير. وقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم تأخير إصدار تقرير المراجعة حيث عرفها البعض (الوكيل،٢٠٢٠) بأنها الفاصل الزمني أو عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وحتى تاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة.

يتضح مما سبق أن، فترة تأخير تقرير المراجعة هى الفترة ما بين تاريخ نهاية السنة المالية لمنشأة عميل المراجعة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة. ومن خلال مراجعة الممارسات الفعلية داخل البورصة المصرية، لا يوجد تحكم من جانب الإدارة في تلك الفترة، حيث أن الشركات ملزمة بتسليم القوائم المالية مرفقة بها تقرير المراجعة في أول جلسة تداول فور انتهاء اعتماد مراقب الحسابات للقوائم المالية وتوقيعه على تقرير المراجعة، وبالتالي لا توجد فترة تأخير بين تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة وتاريخ نشر القوائم المالية، وتقع مسئولية تأخير إصدار التقارير المالية على عاتق مراقب الحسابات بمفرده دون إدارة الشركة.(الوكيل،٢٠٢٠)

-دور الجهات التنظيمية في الدول المختلفة فى الاهتمام بوقتية التقارير المالية:

اهتمت الجهات التنظيمية في الدول المختلفة بوقتية التقارير المالية، حيث وضعت بعض الدول حداً أقصى للفترة التي يتم فيها نشر هذه التقارير، وتبنت بعض الدول قواعد لتقليل هذه الفترة. ففي الولايات المتحدة الامريكية أشارت المادة (٤٠٤) من قانون (SOX, 2002) إلى ضرورة قيام الشركات بالتعجيل من إصدار التقارير المالية. كما عدلت لجنة المبادلات والأوراق المالية الأمريكية (SEC) القواعد التنظيمية الخاصة بتاريخ إصدار التقارير المالية من (٩٠) يوم إلى (٦٠) يوم خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ بعد نهاية السنة المالية، وتقديم التقارير المالية ربع السنوية في مدة أقصاها (٣٥) يوماً بدلاً من (٤٥) يوماً بعد نهاية كل ربع سنة. (Sahnoun & Mohamed, 2009) يتوقف توقيت نشر القوائم المالية على فترة إصدار تقرير المراجعة من قبل مراقب الحسابات، حيث كلما زادت فترة إصدار تقرير المراجعة كلما زاد التأخير في نشر القوائم المالية، وهذا بدوره يؤثر سلباً في قرارات مستخدمي القوائم المالية. كما أن تأخير عرض النتائج المالية يؤدي إلى تأخير الإفصاح عن المعلومات، ويفتح الباب أمام نشر الشائعات حول أداء الشركة ووضعها المالي مما قد يؤثر على أداء الأسهم في الأسواق المالية. (Shan, 2014; Ahmed et al., 2016) كما أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB علي أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية يتمثل في توفير المعلومات الهامة لمستخدمي هذه التقارير التي تساعدهم في إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، علي أن يتم نشرها في التوقيت المناسب قبل أن تفقد قيمتها وأهميتها في إتخاذ القرارات ولتحقيق الفائدة المرجوة منها.

وفى مصر أكدت معايير المحاسبة المصرية المُعدلة لسنة ٢٠١٥ على ضرورة توفير المعلومات المتاحة لمتخذي القرارات في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير في قراراتهم. كما ألزم قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، والمعدل بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ مجالس ادارات الشركات بإعداد قوائم مالية سنوية مشتملة على تقرير مراقب الحسابات واعداد تقرير عن نشاط الشركة على أن يتم تقديمه خلال (٩٠) يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية وموافاة الهيئة العامة للرقابة المالية بها. كما نصت اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢بأنه على الشركات المقيدة بالبورصة أن تقدم القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير المراجعة خلال (٩٠) يوم من انتهاء السنة المالية، والقوائم الربع سنوية مرفقاً بها تقرير الفحص المحدود من مراقب الحسابات خلال (٤٥) يوم من تاريخ انتهاء كل ربع سنة. كما نصت المادة (٤٦) لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وفقاً لأخر تحديث في يونيو **٢٠١٩** يجب على الشركات موافاة الهيئة والبورصة بنسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس ادارة الشركة، مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الادارة وذلك قبل بداية أول جلسة تداول تالية للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات. ويتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية.(قانون الشركات رقم(١٥٩) لسنة ١٩٨١، قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩١؛ الهيئة العامة لسوق المال،٢٠٠٨؛ البورصة المصرية،٢٠١٦)

٣/٦ كفاءة قرارات أصحاب المصالح من المنظور المحاسبى:

يعد الإفصاح الذي تقوم به الشركات المتداولة في البورصات المالية من خلال تقاريرها المالية المنشوره أهم الركائز التي قامت علي أساسها وتطورت أسواق المال في جميع دول العالم خاصة في الدول المتقدمة، لأن تلك التقارير تعد مصدر من المصادر الرئيسية لحصول المتعاملين في تلك الأسواق علي المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم الإستثمارية. وقد بدأ إهتمام المستخدمين الخارجيين بالمعلومات التي تفصح عنها الشركات يزداد بعد إنفصال الملكية عن الإدارة وظهور حالات تعارض مصالح بين الطرفين، الأمر الذي أدي إلي تفشي ظاهرة عدم تماثل المعلومات المتاحه أمام هؤلاء المستخدمين مما جعل التقارير التي تقوم الشركات بنشرها هي أهم وسيله للإتصال بين الإدارة وهؤلاء المستخدمين.(Hassn,2016)

وتبرز أهمية دراسة القرارات الاستثمارية وغيرها من قرارات أصحاب المصالح باعتبار القرار الاستثماري من أصعب القرارات وأكثرها حساسية. فهو في جوهره يمثل عملية تخصيص للموارد، كما يشكل شكلاً من أشكال توزيع الدخل القومي. لذا يجب على متخذ القرار أن يتخذ كافة التدابير التي من شأنها أن تجعل القرار الاستثماري وغيره من قرارات أصحاب المصالح سليمة ومستندة إلى أسس وقواعد تحمي الموارد النادرة من الضياع. (Hashim,2017) عدم توافر المعلومات في أي سوق للأوراق المالية يؤدي إلى وجود خلل ما، يجب أن يتسلح أصحاب المصالح بأكبر قدر من المعلومات. ويمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات إلى قسمين؛ معلومات تهم المستخدمون الخارجيون من مستثمرين ومقرضين. مثال التدفقات النقدية، قدرة المنشأة على تحقيق أرباح، تقييم الوضع المالي للمنشأة عن طريق تحديد السيولة، اليسر المالي، والربحية. (Salehi and Bayaz, 2018) يعمل التوسع في الإفصاح على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية التي تختلف باختلاف اهتماماتهم من وقت إلى أخر، كما يزيد من فعالية التنبؤ المالي التي بدورها تزيد من كفاءة القرارات المالية، كما يزيد من ثقة مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات المنشورة ويجعلها قابلة للمقارنة ويمكن القائمين عليها من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على بينة مما يقوي العلاقة بين مستخدمي التقارير والمنشأة. زيادة حجم البيانات المالية المنشورة يؤدي إلى تغطية كافة المعلومات الكمية والوصفية التي تعطي صورة واضحة عن أعمال المنشأة. (Rusmin & Evans, 2017) يعتمد الاستثمار في الأوراق المالية وتداولها بالدرجة الأولى على الإفصاح عن البيانات والمعلومات عن جميع أنشطة الشركات التي يتم التعامل بأوراقها المالية في السوق المالية. (Pizzini et al.,2015)

تستفيد الشركات من توفير المزيد من المعلومات للمستخدمين الخارجيين من خلال تخفيض تكلفة رأس المال أو من خلال زيادة التدفقات النقدية الصافية المستحقة للمساهمين مما يجعل العائد من عملية الإفصاح يفوق تكاليفه. إلا أن المستخدم الخارجي لن يمنح ثقته لما تفصح عنه الشركه من معلومات إلا إذا كانت المعلومات الواردة في تلك التقارير دقيقة وكافية لتلبية كل احتياجاته ويمكن الوصول إليها

بسهولة في التوقيت المناسب. لا يحقق الإفصاح فائده لطرف واحد فقط ولكنه يحقق فائدة للطرفين سواء الإدارة والمستخدمين الخارجيين خاصة المستثمرين الحاليين والمحتملين. أهمية التوقيت كخاصية هامة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها، قبل أن تفقد قيمتها في التأثير على قرارات متخذى القرارات، لذلك اهتم المشرعون حول العالم بأهمية توقيت إصدار القوائم المالية، وهناك العديد من الأثار السلبية التي قد تنتج من تأخير تقرير مراقب الحسابات، حيث يؤدي تأخير تقرير مراقب الحسابات إلى زيادة عدم تماثل المعلومات، وتوقع مستخدمي القوائم المالية وتقرير المراجعة لوجود أنباء سيئة تتعلق بأداء والمركز المالي للشركة.(يوسف، ٢٠٢٠)

-أنواع المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات أصحاب المصالح:

تقوم استمرارية التعامل في الأسواق المالية الخاصة بالمستثمرين على توافر عدة مستويات من المعلومات. يحتاج المستثمر إلى معلومات عن البيئة الخارجية للشركة وتشمل؛ معلومات اقتصادية حالية ومستقبلية للاقتصاد القومي ومعدلات الضرائب بالإضافة إلى معلومات توضح درجة الاستقرار السياسي عامة واستقرار سياسات الاستثمار خاصة ومعلومات اجتماعية ومعلومات أخرى عن بورصة الأوراق المالية ودرجة نموها وحجم التعامل فيها والخطر المنتظم للسوق وغيرها من المخاطر المرتبطة بسوق الأوراق المالية. ومعلومات عن قطاع الشركة وتشمل؛ معدلات الأرباح وعوائد الأسهم في ذلك القطاع، ودرجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار فيه، ودرجة المنافسة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى. ومعلومات عن الشركة وتشمل؛ معلومات قد تكون الشركة أصدرتها، أو تم إصدارها بواسطة جهات أخرى مهمة بحيث تكون معلومات كمية تتمثل في معلومات عن نتائج الأعمال والمركز المالي السنوي والتقارير الجزئية والتوقعات المستقبلية. أما المعلومات غير الكمية فهي معلومات عن البيئة الداخلية للشركة مثل سمعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف وسمعة مراقب الحسابات وحجم الشركة وحدود منتجاتها. من المقومات الأساسية التى يقوم عليها القرار الاستثماري؛ إتباع إستراتيجية ملائمة للاستثمار، مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة ، والاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار. (Oussii and Taktak,2018)

الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرارات وصنع القرار الاستثماري يعتبر من أصعب مراحل اتخاذ القرار من جانب أصحاب المصالح حيث يأتي عادة على شكل بديل معين من بين عدة بدائل، وكل من هذه البدائل له عوائده وتكاليفه المتوقعة، هناك مجموعة من الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ قرارات أصحاب المصالح وهي؛ الاهتمام بكافة الأبعاد الزمنية، التحليل الاقتصادي لكافة العناصر الرئيسية في العوائد والتكاليف المتوقعة وذلك في إطار الربحية المستهدفة مع الاهتمام بكافة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، تحديد حجم السيولة الضرورية اللازمة لمواجهة متطلبات تشغيل النشاط الاستثماري، تشخيص كفاءة النشاط الاستثماري، احتساب كافة المخاطر الاستثمارية المتوقعة وذلك من خلال تحليل كمي لهذه المخاطر، حسم إطار الربحية لتحديد مجال كل نوع من أنواع العوائد النقدية

والمالية والمادية والبشرية والمعلوماتية، الالتزام بكافة التشريعات والسياسات والإجراءات والالتزامات الإدارية والمالية والبيئية بهدف تحصين الاستثمار من أي مضاعفات سلبية لحالات عدم الالتزام وخاصة بالنسبة للرسوم والضرائب والقروض. يجب على المستثمر الموازنة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع، وعلى المستثمر أن يقتنع بأن النشاط الاستثماري محفوف بالمخاطر، ولذلك على المستثمر أن يقوم بحسن اختيار المشروع الذي يستطيع تحمل مخاطره.

٤/٦ تحليل العلاقة بين تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وكفاءة قرارات أصحاب المصالح:

يؤدي تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات إلي عدم تمكن مستخمي المعلومات المحاسبية من الحصول علي إحتياجاتهم من المعلومات في الوقت المناسب لأغراض إتخاذ القرارات وإنخفاض مستوي جودة المعلومات من وجهة نظر مستخدميها، مما يؤثر سلباً علي نفعية المعلومات الواردة في القوائم المالية، حيث تستمد تلك المعلومات نفعيتها من خلال إتاحتها في التوقيت المناسب لأصحاب المصلحة في الشركات وذلك قبل أن تفقد قدرتها علي التأثير في قراراتهم كما يستمد بعضاً من نفعيتها أيضاً من خلال خضوعها للتحقق قبل إتاحتها لمتخذي القرارات شريطة أن يتم ذلك بواسطة مراقب الحسابات المسئول عن إعداد تقرير المراجعة والذي تزداد فترة تأخير إصدار تقريره بعد تبني IFRS بسبب زيادة مساحة الحكم المهني للمحاسب المالي نتيجة إعتماده علي معايير التقارير المالية الدولية المعدة علي أساس المبادئ بدلاً من القواعد مما يؤدي إلي بذل مراقب الحسابات الكثير من الجهد والإجراءات لكي يتحقق من مدي صحة وصدق المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والذي يترتب عليه التأخر في إصدار تقريره. (عبد الرحيم، ٢٠١٩) وقد أشار (IASB, 2010) إلى أن وقتية المعلومات المحاسبية تعد من الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية والتي يجب توافرها حتى يمكن الاستفادة من تلك المعلومات. ونظراً لتعاقب حالات الغش والتلاعب في الفترة الأخيرة، فقد زاد اهتمام أصحاب المصالح بتقرير مراقب الحسابات لما له من أهمية في اضفاء المصداقية على المعلومات الواردة في القوائم المالية، وحتى يكون لتقرير مراقب الحسابات تأثير في قرارات أصحاب المصالح يجب أن يقدم في الوقت المناسب.

وفى هذا الصدد، تشير بعض الدراسات (Nguyen et al., 2015) إلى أن الشركات قد تبتعد عن المستوى الأمثل للاستثمار نتيجة عدم تماثل المعلومات، وأن هناك الكثير من الضوضاء (A lot of Noise) في سوق رأس المال تؤثر على كفاءة السوق وتجعل القرارات الاستثمارية للشركات تنحرف عن المستوى الأمثل. ويعتبر عدم تماثل المعلومات أحد العوامل الهامة التي تتسبب فى تلك الضوضاء. كما يعتبر الإفصاح غير المالى، وخاصة المعلومات المستقبلية، أحد وسائل التخفيف من مشكلة عدم تماثل المعلومات، والذى قد ينعكس بدوره على كفاءة الاستثمار. (رميلى، ٢٠١٨) وقد أسند المشرع المصري تنظيم عملية الإفصاح الذى تقوم بها الشركات المقيدة في البورصة المصرية للهيئة العامة للرقابة المالية، ويتكون الإطار القانونى لسوق رأس المال المصري من عدة تشريعات وقواعد تتيح للهيئة القيام بدور فعال

فى حماية المستثمرين وتنظيم السوق بالإضافة إلى أنها تتيح التطوير المستمر والدائم للإطار الرقابى للهيئة. وهذه التشريعات والقواعد هى؛ قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس الإدارة وقانون الإيداع والقيد المركزى رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية وقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية وقواعد العضوية بالبورصة المصرية وغيرها من العديد من القواعد التى تعمل على تنظيم العمل داخل السوق . كما يوجد عدد من التشريعات ذات العلاقة بسوق رأس المال ومن بينها قانون الشركات وقانون مكافحة غسل الأموال وقانون الضرائب ولائحتهم التنفيذية. (هيئة العامة للرقابة المالية http://www.efsa.gov.eg؛ يوسف، ٢٠٢٠)

وتجدر الاشارة فى هذا السياق، زاد اهتمام أصحاب المصالح بتقرير مراقب الحسابات لما له من أهمية في اضفاء المصداقية على المعلومات الواردة في القوائم المالية، وحتى يكون لتقرير مراقب الحسابات تأثير في قرارات أصحاب المصالح يجب أن يقدم في الوقت المناسب، لاتخاذ القرارات، قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات. (صالح، ٢٠١٩) كما أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة البريطاني، أن التوقيت الملائم لإصدار التقارير المالية يعد من العناصر الأساسية الواجب توافرها لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرار.

(FASB,1991; Accounting Standard Board,1980)

هناك العديد من الآثار السلبية التي قد تنتج من تأخير تقرير مراقب الحسابات، حيث يؤدي تأخير تقرير مراقب الحسابات إلى زيادة عدم تماثل المعلومات، وتوقع مستخدمي القوائم المالية وتقرير المراجعة لوجود أنباء سيئة تتعلق بأداء والمركز المالي للشركة، هي التي أدت لتأخير إصدار القوائم المالية وتقرير المراجعة، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على قيمة الشركة.(يوسف، ٢٠٢٠) ويعد عامل توقيت إصدار التقارير المالية للشركات واحدة من مقاييس الاستفادة من المعلومات في مجال ترشيد قرارات المستثمرين في السوق المالية. كما أوضح (Nelson & Shukeri, 2011) أن الإسراع في إصدار التقارير المالية السنوية للشركات، من العوامل الهامة التي تزيد من ملاءمة المعلومات التي تتضمنها التقارير، وتساعد في زيادة كفاءة السوق وتقلل من عمليات التخمين والمضاربة. وبالرغم من ذلك الاهتمام في إبراز ضرورة مراعاة توقيت إصدار التقارير المالية، إلا أن الملاحظ على بعض الشركات في الدول المتقدمة، تأخرها في الإعلان عن تقاريرها المالية السنوية إلى الحد الذي بلغ وصفه بأنه ظاهرة تسود سلوك تلك الشركات وليست حالة عابرة حدثت ولن تتكرر، وبالتالي لا تستحق الوقوف عندها والبحث في أسبابها، وذلك بدلالة العديد من الدراسات الميدانية التي أجريت في هذا الخصوص.

٥/٦ جودة المراجعة الخارجية : المفهوم والأهمية:

تعتبر جودة المراجعة Audit Quality من الأمور الهامة محل اهتمام أصحاب المصالح المختلفين والباحثين والأكاديميين وواضعى المعايير، إلا أن عدم ملاحظتها بشكل مباشر أدى إلى وجود مشكلات كثيرة فقد تعددت مفاهيمها وطرق قياسها .(Paydarmansh et al.,2014) حتى الآن لم يرد

مفهوم شامل ومتكامل لجودة المراجعة. تعريف جودة المراجعة تعريفاً يحمل فى طياته الجوانب المختلفة لجودة المراجعة. وقد حاولت دراسة كل من (Mohammed and Malek 2008; Chang and Yong,2015) تقديم مفهوم شامل لجودة المراجعة، وأوضحت أن المفهوم الشامل يجب أن يشتمل على عنصرين أساسيين الأول: الإلتزام بمعايير الأداء المهنى والذي ينطوى على التحقق من مصداقية المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية التى تخضع لتوكيد مراقب الحسابات واتفاقها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وكذلك تأكيد مراقب الحسابات على عدم إحتواء هذه القوائم على تحريفات جوهرية من خلال إستخدام المهارة والعناية اللازمة، والثانى: التأكيد على معقولية فرض إستمرارية المنشأة محل المراجعة. يمكن تعريف جودة المراجعة بأنها، آداء عملية المراجعة وفقاً للمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهنى بما يؤدى إلى زيادة إحتمال إكتشاف المراجع للتحريفات الجوهرية فى القوائم المالية والتقرير عنها بما يحقق أعلى قدر ممكن من إشباع الإحتياجات المختلفة لجميع الأطراف المعنية. (Mohammed et al.,2018; IAASB,2011) من وجهة نظر أصحاب المصالح، جودة المراجعة هى درجة مرتفعة من التوكيد بأن مراقب الحسابات قد حصل على دليل كافى وملائم على أن القوائم المالية تعبر بعدالة عن الأداء التشغيلي والمركز المالي للشركة. تتوقف جودة المراجعة على القدرة الفنية والمهنية لمراقب الحسابات وعلى كفاءة ممارسة الحكم المهنى بشأن التحريفات الجوهرية وإستقلاله فى كافة مراحل عملية المراجعة، علاوة على إلتزام مراقب الحسابات بمعايير وآداب وسلوك المهنة وذلك للوفاء بإحتياجات أصحاب المصالح.

هناك مقاييس متعددة لقياس جودة المراجعة ولا يوجد اتفاق حول أي مقياس هو الأفضل، وبرغم تعدد هذه المقاييس إلا أنه يمكن تصنيفها على أساس مخرجات أو مدخلات عملية المراجعة. وقد إهتم واضعو المعايير بجودة المراجعة والعوامل التي تساعد على تحقيقها وتحسينها، فقد أصدر مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي IAASB تقريراً يهدف إلى توعية الأطراف المختلفة بالعناصر الأساسية لجودة المراجعة وتشجيع أصحاب المصالح على استحداث طرق لتحسين جودة المراجعة، واشتملت العناصر الأساسية التي تخلق بيئة تشجع على تنفيذ المراجعة بدرجة مرتفعة من الجودة كلا من:

أ – المدخلات: تتحقق جودة المراجعة في حالة وجود مراقبي حسابات لديهم الخبرة، المعرفة، القيم والأخلاقيات بالإضافة إلى الوقت الكافي لإتمام عملية المراجعة.

ب – العملية أو التشغيل: يجب تطبيق عملية مراجعة صارمة وتنفيذ إجراءات رقابية على درجة عالية من الجودة بما يتفق مع القواعد والإجراءات والمعايير القابلة للتطبيق.

ج – المخرجات: تؤدى جودة المراجعة إلى إنتاج تقارير ومعلومات وقتية ونافعة للأطراف المختلفة.

كما أكد اطار (IAASB,2014) على ضرورة تفاعل أصحاب المصالح ودعمهم لتحقيق جودة المراجعة والتركيز على الدور الذي تلعبه العوامل المحيطة والتي تشمل القواعد والإجراءات المتعلقة بالتقرير المالي، حوكمة الشركات، نظم المعلومات، اطار التقرير المالي القابل للتطبيق، والعوامل الثقافية

والبيئية والتنظيمة. وقد نص معيار المراجعة الدولى رقم (٢٢٠) الرقابة على جودة أعمال المراجعة Quality control for audit work على العديد من الملامح والفقرات التفصيلية لجوانب الرقابة على جودة أعمال المراجعة. ويراعى إعتبارات الجودة فى كل مرحلة من مراحل عملية المراجعة، وكذلك إجراءات عملية المراجعة والقائمين على تنفيذها والإشراف عليها بحيث يصدر تقرير المراجع وهو محصلة جهده ومشاركة فريق العمل معه مراعياً لكافة المعايير والقواعد والآداب المهنية بما يضمن معه تطبيق معيار جودة عملية المراجعة. كما أصدر الإتحاد الدولى للمحاسبين IFAC فى عام ١٩٨١ معيار المراجعة الدولى رقم (٧) المتعلق بأدوات الرقابة على جودة عملية المراجعة والذى يتطلب ضرورة قيام مكتب المراجعة بتطبيق سياسات الرقابة على الجودة وإتخاذ الإجراءات الملائمة التى تؤكد ضرورة تحقيق الأغراض التالية؛ الخصائص الشخصية، المهارات، الكفاءات، تخصيص فريق العمل، التوجيه والإشراف، قبول العميل وإستمرار تقديم الخدمة له، والفحص والمراجعة. (على،٢٠٠٣;Jenkins et al.,2006)

وفيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة فقد ركزت بعض الدراسات ذات الصلة (Ilaboya and Iyafekhe, 2014) على تناول محددات جودة المراجعة على مجموعة من الخصائص المتعلقة بمنشأة المحاسبة والمراجعة على أساس أنها محددات رئيسية لجودة المراجعة تمثلت فى؛ حجم منشآة المحاسبة والمراجعة، سمعة مراقب الحسابات، مدة الارتباط بين مراقب الحسابات والعميل، الدعاوى القضائية، التخصص المهنى لمراقب الحسابات، الأتعاب وسرعة الاستجابة لطلبات العميل، الإستقلال والنواحى الأخلاقية والسلوكية، جودة نظم رقابة الجودة، والاتصال الفعال مع الإدارة.

يضاف لما سبق، يتطلب تحسين جودة المراجعة توافر عدد من العناصر من أهمها؛ التزام المراجعين بتنفيذ عملياتهم وفق معايير المراجعة وقواعد آداب السلوك المهني خلال جميع مراحل عملية المراجعة لدورها في ضمان الحد الأدنى من جودة المراجعة، وتفعيل نظام المسؤلية القانونية لمراجع الحسابات، وذلك في مقابل الثقة الممنوحة من قبل العميل والأطراف الأخرى المستفيدة من القوائم المالية في تقرير مراجع الحسابات. كما يتطلب التطبيق العملى للمراجعة المشتركة من المراجعين ضرورة فهم طبيعة نشاط المنشأة وبيئتها ومستوى المخاطر والأخطاء التى يمكن أن تتضمنها القوائم المالية، ومن ثم يتشاركا معاً فى وضع خطة وبرنامج مراجعة متكامل يتقاسمان تنفيذه يحاول تقليل أخطار المراجعة لأقل مستوى يمكن قبوله. وتشكيل لجان المراجعة في المنشآت، والتي تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتكلف بمهام الرقابة على عمليات التقرير المالي للمنشآت، وتساهم في تدعيم إستقلالية مراجع الحسابات، من خلال التوصية بتعيين مراجع الحسابات، مما يقلل من تأثير الضغوط التي تمارسها إدارة المنشأة محل المراجعة على إستقلالية المراجع. (Hassan, 2016) يواجه تحسين جودة المراجعة تحديين أساسيين هما؛ التحدى الأول، يتعلق بمطالبة المستثمرين لمراقبى الحسابات بجودة المعلومات المالية بالرغم من أنهم لا يدخلوا فى إنتاجها. والتحدى الثانى، يتعلق بأتعاب المراجعة فمن الطبيعى أن من يتلقى

الخدمة هو من يدفع مقابلها، أما عقود المراجعة فتخضع لأنماط مختلفة حيث أن من يعين مراقب الحسابات ويحدد أتعابه هى لجنة المراجعة بتوصية من الإدارة أكثر من المساهمين.

وبشكل عام يجب ان يشمل مفهوم الجودة الأبعاد الآتية؛ التخطيط الجيد لعملية المراجعة، التأهيل العلمي والعملي للمراجع، جودة تنفيذ العمل الميداني، الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن المنظمات المهنية المعنية بالمهنة، تحقيق أهداف المراجعة في الأوقات المحددة وبالمستوى المطلوب، والإفصاح المناسب والكافي في التقرير مع ضمان معقول باكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية لدى العميل. هناك اختلافات فى مدى ادراك أصحاب المصلحة من مراقبى الحسابات ومعدى القوائم المالية والمستخدمين الخارجيين للعوامل المؤثرة وللأهمية النسبية لمحددات جودة المراجعة.

٦/٦ أثر خصائص منشأة عميل المراجعة على تأخيـــر إصـــــدار تقرير مراقب الحسابات وكفاءة قرارات أصحاب المصالح:

تعد التقارير المالية السنوية الوسيلة الفاعلة لتحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة، وقد شهدت بداية القرن الحالى سلسلة من الانهيارات المالية التى تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبرى، مما أدى الى اهتزاز الثقة فى التقارير المالية المنشورة بأسواق المال وتوجيه انتقادات عنيفة الى مهنة المحاسبة، مما فرض مزيداً من الأعباء على مهنة المحاسبة فى التركيز على مصداقية وعرض المعلومات بشكل عادل فى التقارير المالية المنشورة، بهدف تخفيف حدة الانتقادات الموجهة للتقارير المالية الاحتيالية التى انتشرت فى الآونة الماضية. تمثل فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات أحد الموضوعات الهامة التي شغلت الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة نظراً لتأثيرها على وقتية التقارير المالية، ومن ثم منفعة معلومات هذه التقارير. فكلما تأخر تقرير مراقب الحسابات كلما تأخر إصدار ونشر القوائم المالية، مما يؤدي إلى تضرر مستخدمي المعلومات المحاسبية نتيجة عدم قدرتهم على اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب. خصائص منشأة المحاسبة والمراجعة لها تأثير ايجابى على جودة الأداء المهنى. (Che-Ahmed and Ahmed, 2016)

وفى هذا السياق، تناول الفكر المحاسبي مجموعة من الدراسات (Habib,2015; Hassan, 2016) والتي تناولت تأخر فترة إصدار تقرير المراجعة ومنها؛ خصائص منشأة العميل وتعد من أهم المحددات تأثيراً على فترة إصدار تقرير المراجعة حيث أكدت تلك الدراسات على أن حجم منشأة العميل، درجة تعقد العمليات داخل المنشأة ، نسبة الرفع المالي، نوع الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة لها دلالة بالغة الآثر على فترة إصدار تقرير المراجعة. وقد اتفقت غالبية الدراسات (Che-Ahmed and Ahmed,2016; Abdillah et al.,2019) علي التأثير المعنوي سواء الايجابى أو السلبى علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات ومنها؛ مستوي الرفع المالي، حجم الشركة، وتاريخ نهاية السنة المالية. وفي دراسة (Bamber et al.,1993) والتي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تناولت خطر الأعمال وتعقد عمليات المنشأة ونوع صناعة العميل والبنود غير العادية وكذلك حجم الشركة ونوع

تقرير المراجع وهيكلة المراجعة كمتغيرات في الدراسة، وتوصلت إلى إن هيكلة المراجعة تؤدي إلى طول فترة إصدار تقرير المراجعة وتتطلب من المراجع إعادة العمل.

ان وضع محددات واضحة ومعلنة لتخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة يعد أمراً معقداً ومتشابكاً. ترتبط خصائص شركة العميل بشكل أو بأخر بتأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وتؤثر على كفاءة قرارات أصحاب المصالح، ومن أهم العوامل؛ خصائص هيكل الادارة وهيكل الملكية، عمر الرئيس التنفيذى، المدير المالى الجديد وجنسه، تنوع وتعقد عمليات الشركة، سمعة الشركة وأخلاقيات العمل، حجم الشركة، فعالية لجان المراجعة، ومستوى الرفع المالى، وسوف يتم تناول كل عنصر على النحو التالى:

-خصائص هيكل الادارة وهيكل الملكية:

حازت أنماط الملكية وتعددها فى الشركات باهتمام، حيث يعد نمط الملكية هو المحدد لطبيعة مشكلة الوكالة داخل الشركة حيث ينعكس نمط الملكية على تكوين مجلس الادارة واللجان المنبثقة منه ومن ثم تحديد من له حق الرقابة وكيفية انتاج المعلومات المحاسبية ومن ثم الصورة التى تظهر بها الارباح. (على ،١٩٩٩) وتزداد أهمية قواعد الحوكمة كأحد المتطلبات اللازمة لضمان الحد من المخاطر المحيطة بالشركات وحماية للمساهمين والمتعاملين معها. وقد أدى انتشار الفضائح المحاسبية فى السنوات الأخيرة الى تحسين مستوى الملاءمة فى التقارير المالية من خلال انشاء هيكل الحوكمة الرشيدة. وقد اهتمت دراسة (Klai& Omri,2011) باختبار أثر أليات الحوكمة على جودة االتقارير المالية لعينة من الشركات االتونسية. واختبار أثر كل من خصائص مجلس الادارة وهيكل الملكية للشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية التونسية خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٧. توصلت الدراسة الى أن؛ جودة التقارير المالية ترتبط بعلاقة ايجابية مع كل من سيطرة الدولة ووجود مؤسسات مالية وتنظيمية قوية للمساهمين، أى أن سيطرة الدولة والمؤسسات المالية تمثل آلية حوكمة فعالة لكبح وتقييد السلوك الانتهازى من جانب مديرى الشركات التونسية وتعزيز الشفافية وملاءمة التقارير المالية. آليات الحوكمة تؤثر على جودة المعلومات المالية للشركات التونسية. تقل جودة التقارير المالية عند زيادة سلطة الأجانب والعائلات وكتلة المساهمين فى الشركات حيث يرتبط وجود الأجانب والعائلات وأصحاب الأسهم الرئيسيين مع وجود محاسبة سيئة. كما أشارت دراسة (Cullinan and Zheng, 2017) إلى أن هيكل الملكية المؤسسية الخاص بمنشأة العميل يعد محدداً فاعلاً نحو فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. كما اتفقت دراسة (Daoud et al.,2015) على أن آليات الحكومة والإلتزام بتطبيقها تلعب دوراً جوهرياً فى تحسين جودة المراجعة والحد من فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. كما أوضحت العديد من الدراسات (العيسى،١٩٩١ :Dibia and Onwuchekwa, 2013) امكانية التمييز بين نوعين من هياكل الملكية وهما:

– الملكية المشتتة ومفادها وجود عدد كبير من المساهمين بالشركة والذين يمتلكون عدداً قليلاً من الأسهم، ويمكن قياسها بدرجة تشتت الملكية مقارنة بنسبة الأسهم حرة التداول (أسهم يتم توزيعها بين عدد كبير من المساهمين يمتلكون نسبة غير جوهرية أقل من ٥% من الأسهم).

–الملكية المركزة ومعناها أن الملكية تكون في أيدي عدد محدود من المساهمين ، ويحق لهذا النوع من الملاك الاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية. ويمكن تصنيف الملكية المركزة وفقاً لشخصية المستثمر المتركز به الملكية الي؛ ملكية مركزة في يد كبار المساهمين، وتقاس بنسبة ما يمتلكه أكبر مساهمى الشركة من إجمالي عدد أسهم الشركة، وملكية مركزة في يد الإدارة، وتقاس بنسبة ما تمتلكه الإدارة العليا من إجمالي أسهم الشركة. وملكية مركزة في يد مؤسسات مالية، وتقاس بنسبة ما تمتلكه المؤسسات المالية (بنوك– شركات تامين– صناديق استثمار) ، وملكية مركزة في يد مستثمر أجنبي، وتقاس بنسبة ما يملكه المستثمرين الأجانب من إجمالي أسهم الشركة، وملكية مركزة في يد الدولة، وتقاس بنسبة ما تمتلكه الدولة (شركات قطاع الأعمال العام والجهات الحكومية) من إجمالي أسهم الشركة. تم قياس مستوى تركز الملكية بنسبة عدد أسهم الشركات محل الاهتمام إلى عدد مساهميها. وقد أشار (Hassan, 2016) الى كلما زاد عدد صغار المستثمرين، واقتران انخفاض مستوى تركيز الملكية كلما أدى الى انخفاض مدى تأخير إصدار تقرير المراجعة. وقد تم تبرير إمكانية تحقق العلاقة الطردية بين مستوى تركيز الملكية ومدى تأخير تقرير المراجعة بعدم امتلاك صغار المستثمرين القدرة على الوصول المباشر للمعلومات التي يحتاجون إليها لأغراض اتخاذهم قرارات بشأن هذه الشركة، ومطالبة عدد أكبر من المستثمرين فيها إدارة هذه الشركة بالافصاح عن القوائم المالية للشركة في التوقيت المناسب لتخفيض عدم تماثل المعلومات بينهم وبين إدارة الشركة. العلاقات العائلية بين شركاء المراجعة والعميل تؤثر على تأخر تقرير المراجعة حيث تقل الفترة الزمنية لاصدار تقرير المراجعة كلما زادت العلاقات العائلية بينهم.

وقد توصلت دراسة (Asthana, 2014) الى وجود علاقة عكسية بين مستوى تركيز الملكية ومدى تأخير إصدار تقرير المراجعة، نتيجة لاعتماد عدد أكبر من المساهمين الأفراد على القوائم المالية للشركات التي ينخفض بها مستوى تركيز الملكية، على نحو قد يدفعه في النهاية إلى بذل جهود مراجعة أكبر، ومن ثم زيادة مدى تأخير إصداره لتقرير المراجعة، في حالة استهدافه تخفيض مستوى هذا الخطر كلما انخفض مستوى تركيز الملكية، انخفاض مستوى تركيز الملكية على مستوى أي شركة يعكس اعتماد عدد أكبر من المساهمين الأفراد على قوائمها المالية. وفى هذا السياق، توافر الرقابة والإشراف من جانب كبار المساهمين يكون له أثر إيجابي علي زيادة حوكمة الشركات، مما يعني أن تركز الملكية في يد كبار المساهمين يؤدي لتضيق الفجوة بين المصالح خاصة عندما ترتبط مصالح كبار المساهمين ارتباطاً وثيقاً بأداء الشركة، ويكون هناك دافع لكبار المساهمين لوضع إجراءات فعالة للرقابة المحاسبية لاكتشاف ومنع التحريفات المحاسبية. اختلاف خصائص وهيكل مجلس الادارة والمستخدمين للقوائم المالية حسب التكوين العام لمجلس الادارة، تختلف الشركات العائلية عن الشركات غير العائلية، وتختلف الشركات المقيدة فى

البورصة عن الشركات غير المقيدة فى البورصة وأيضاً وجود استحواذ، وحقوق ملكية لفئات صغيرة من المساهمين وغيرها من خصائص مجلس الادارة التى تؤثر على التلاعب والفساد المالى مما يؤثر على القرارات الاستثمارية للمستثمرين.

-تنوع وتعقد عمليات الشركة:

تعقد عمليات عميل المراجعة من العوامل التي لها تأثير معنوي على تأخير تقرير مراقب الحسابات، فتعدد الشركات التابعة، والانتشار الجغرافي لفروع الشركات، وتعدد المنتجات، واختلاف القطاع الذى ينتمى إليه عميل المراجعة ينعكس على حجم النشاط ودرجة تعقد عمليات الشركة. كما أن استراتيجية الإدارة المتبعة لها تأثير على درجة تعقد عمليات عميل المراجعة، فإتباع الشركة لاستراتيجية اللامركزية في الإدارة يؤدى إلى زيادة تعقد عملياتها نتيجة زيادة عدد القرارات الناتجة عن تعدد مراكز اتخاذ القرار، وهو ما يؤدي بالتبعية لزيادة الحاجة إلى المزيد من الأنشطة الرقابية، وينتج عن ذلك حاجة مراقب الحسابات إلى المزيد من الوقت للتأكد من كفاءة وفعالية الأنشطة الرقابية وبالتالي زيادة تأخير تقرير مراقب الحسابات. عندما تكون المخاطر معتدلة، فان مراقب الحسابات يقبل خيارات التقرير المالى غير المتحفظة بينما عندما تكون المخاطر مرتفعة فانه يفضل الخيار المتحفظ . المخاطر المرتفعة ترتبط سلباً مع احتمال موافقة مراقب الحسابات على تفضيلات التقرير المالى للعميل القابلة للتساؤل. مخاطر الأعمال أو المخاطر الاقتصادية بالقطاع والتى لا تستطيع منشأت القطاع التحكم فيها، لكونها مخاطر ترتبط بطبيعة نوع الصناعة أو القطاع الذى تنتمى اليه منشأة العميل وتقاس بنسبة اجمالى الايرادات الى اجمالى أصول المنشأة محل المراجعة، ونسبة مجمل الربح الى صافي ايراد مبيعات المنشأة محل المراجعة ، وتختلف هاتين النسبتين من قطاع نشاط لأخر لاختلاف مخاطر الأعمال أو المخاطر الاقتصادية بالقطاع وتؤثر على احتمالات تأخير تقرير مراقب الحسابات. (Khoufi & Khoufi, 2018 ;Abernathy et al., 2017; صالح، ٢٠١٩)

- سمعة الشركة وأخلاقيات العمل:

يمثل الحفاظ على سمعة الشركة أحد العوامل الهامة المؤثرة فى جودة التقارير المالية، يرغب المديرين فى إعداد تقارير مالية عالية الجودة خوفاً على سمعة الشركة وحفاظاً عليها. ويكون لسمعة الشركة تأثير هام على السلوك الذى يتخذه كل من المراجعين والمحللين الماليين والبنوك الاستثمارية تجاه الشركات. الشركات التى لديها سمعة عالية تكون أقل عرضة لوجود تحريفات جوهرية فى القوائم المالية، وذلك لأن المديرين يكون لديهم حافز هام لتقديم تقارير مالية ذات جودة عالية وهذا الحافز يتمثل فى الحفاظ على سمعة الشركة. المخاوف والرغبة فى الحفاظ على سمعة الشركة لهم تأثير هام فى المحافظة على أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية. الشركات ذات السمعة العالية تكون أقل عرضة لوجود تحريفات جوهرية فى القوائم المالية. (Johnstone, 2000) الشركات التى لديها سمعة عالية تقوم بدفع أتعاب مراجعة أعلى، وذلك بسبب مخاوف تلك الشركات على سمعتها ورغبتها فى الحفاظ عليها مما يجعل

العميل يطلب مستويات أعلى من المراجعة مثل ساعات مراجعة أكثر أو خبرة أعلى للمراجع لضمان الحماية الجيدة لجودة التقارير المالية وبالتالى سمعتها. هذه العلاقة الايجابية تمثل أحد وسائل الحفاظ على سمعة الشركة والتى تؤثر بالضرورة ايجابياً على جودة التقارير المالية وتؤثر على احتمالات تأخير تقرير مراقب الحسابات.

-حجم الشركة Firm Size:

يعتبر حجم الشركة أحد المتغيرات الهامة، الشركات كبيرة الحجم تفصح عن معلومات أكثر، مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، بالإضافة الى أن الشركات كبيرة الحجم لديها احتياج إلى رأس مال أكبر، ومن ثم من المتوقع أن تفصح عن مستوى مرتفع من المعلومات. الشركات كبيرة الحجم تكون لديها إجراءات رقابة داخية قوية ولديها من الموارد التي من خلالها تستطيع دفع أتعاب أضافية لمراقب الحسابات لإنهاء أعمال المراجعة في أقل فترة ممكنة بعد نهاية السنة المالية. هدفت دراسة (Alkhatib & Marji,2012) الى تناول العوامل المؤثرة على فترة تأخير تقرير المراجع بالتطبيق على (١٣٧) شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية الأردنى بقطاعى الخدمات والصناعة خلال عام ٢٠١٠، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين؛ حجم الشركة، الربحية، حجم مكتب المراجعة، والرافعة المالية وفترة التأخير في قطاع الصناعة. والى وجود علاقة عكسية بين الربحية، حجم مكتب المراجعة، وحجم الشركة، وفترة التأخير في قطاع الخدمات. يضاف لما سبق، هناك العديد من الدراسات (Suryanto, 2016) توصلت الى وجود علاقة معنوية إيجابية بين حجم الشركة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات حيث يكون لدي الشركات الكبيرة العديد من العمليات المعقدة وبعض العناصر التي يزداد حجمها بشكل كبير مثل المخزون وتحتاج وقت أكبر للمراجعة. وهناك دراسات أخري (Dibia and Onwuchekwa, 2013) وضعت حجم الشركة من المتغيرات الرقابية التي يمكن أن تؤثر علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات إلا أنها لم تحدد إتجاه هذه العلاقة سلبية أم إيجابية. بالاضافة الى أن هناك عدد من الدراسات (Hassan, 2016; Habib,2015) توصلت الى وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات في كلاً من الإقتصاديات المتقدمة والنامية. كلما زاد حجم المنشأة محل المراجعة كلما زادت حاجتها إلى خدمة مراجعة ذات جودة عالية، لمحاولة طمأنة الملاك والدائنين بأن القوائم المالية تعكس بالفعل المركز المالى السليم للمنشأة. تستخدم العديد من المؤشرات لقياس حجم المنشأة مثل؛ إجمالى القيمة الدفترية للأصول، وإجمالى قيمة الايرادات، وعدد العاملين بالشركة، واللوغاريتم الطبيعى لاجمالى أصول المنشأة.

يعد حجم الشركة أحد المتغيرات الهامة التى يمكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح ومن ثم على جودة الإفصاح، مما يؤثر على تأخير تقرير مراقب الحسابات، مستوى الإفصاح أحد المقاييس التى يمكن استخدامها فى قياس جودة الافصاح (Tan et al., 2015) وعندما يكون إفصاح الشركات ذات جودة

مرتفعة يحد ذلك من عدم تماثل المعلومات ين المديرين والمستثمرين، وبالتالى فمن المتوقع أن يحسن ذلك من كفاءة الاستثمار وقرارات أصحاب المصالح.

- فعالية لجان المراجعة:

تشترط قواعد الحوكمة أن يتم تكوين لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة ذوى الخبرة المالية. وفى ظل تكوين المجلس من أعضاء غير تنفيذيين. خصائص لجنة المراجعة من حيث تكوينها واستقلالها وعدد مرات الاجتماع لها دور هام فى مدى تحقيق جودة الأرباح لاسيما من خلال مقاييس الشفافية والاستمرارية. تعتبر لجان المراجعة بمثابة أحد المكونات الرئيسية لتفعيل حوكمة الشركات القوية، وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين كحد أدنى، ويكون الحد الأقصى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها، على أن يتوافر باللجنة خبرة مالية ومحاسبية ومعرفة بطبيعة نشاط الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها أربع مرات علي الأقل في السنة بمعدل إجتماع كل ثلاثة شهور، وتهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مسئولياته، والتأكد من سلامة هيكل الرقابة الداخلية وتنفيذه، ودعم استقلال ومتابعة المراجع الداخلي والخارجي، وضبط جودة التقارير المالية والالتزام باللوائح والقوانين. كما توصلت دراسة (Daoud et al., 2015) الى أن خصائص لجان المراجعة المقاسة بإستقلال لجنة المراجعة وخبرة لجنة المراجعة وعدد إجتماعاتها وحجم لجنة المراجعة وتدوير رئيس لجنة المراجعة تؤثر على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات المقاسة بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية إلي تاريخ توقيع مراقب الحسابات علي تقرير المراجعة. وتوصلت إلي وجود علاقة معنوية بين؛ الخبرة المالية وعدد إجتماعات لجنة المراجعة وبين فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، قامت دراسة (Al-Qublani, 2016) باختبار العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، وتقديم المعلومات المالية التي تم مراجعتها إلي بورصة الأوراق المالية الاندونسية علي عينة من (٢١١) شركة من الشركات المقيدة. توصلت الدراسة إلي أن الشركات التي لديها فعالية في لجان المراجعة يمكنها تخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وقد عرف دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات لجنة المراجعة بأنها لجنة تتشكل من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجب ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، كما يجب أن يكون من ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشئون المالية والمحاسبية، ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجب أن تجتمع اللجنة دورياً طبقاً لبرنامج اجتماعات محدد، وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، كما يجب أن تضع الشركة إمكانيات كافية تحت تصرف اللجنة لتساعدها علي أداء عملها بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً.

كما أفرد القانون (Sarbanes-Oxley Act,2002) القسم رقم (٣٠١) لتشكيل لجنة المراجعة، ومهامها، وواجباتها، وتنسيق العلاقة بين الادارة والمراجع الداخلي ومراقب الحسابات، وحمايته من ضغوط الإدارة التي تهدد استقلاله، وبالتالي موضوعية تقريره، كما أفرد القسم رقم (٤٠٧) للإفصاح عن الخبير المالي للجنة المراجعة. كذلك أكد قانون (SOX) علي أهمية تحقق لجنة المراجعة من عدم تقديم مراقب الحسابات لخدمات استشارية تهدد استقلاله في أداء خدمة المراجعة الأساسية للشركة، ومن ثم التأثير علي رأيه.

يتضح مما سبق، علي الرغم من وجود العديد من التعريفات للجان المراجعة؛ إلا أنها تتشابه في مضمونها حيث تركز علي الأبعاد التالية؛ وضع لجنة المراجعة في الهيكل التنظيمي للشركة وتشكيلها وخصائص أعضائها والمهام المنوطة بها ومدة بقاء اللجنة وتغييرها، وعدد اجتماعاتها.

هناك العديد من الدراسات (Cullinan and Zheng, 2017) التى تناولت العوامل التي تحدد جودة لجنة المراجعة من أهمها؛ الاستقلال والموضوعية، الخبـــرة الماليـــة، مدي توافر موارد مالية، حجم اللجنة وعدد مرات اجتماعاتها. الشركات التي تضم خبيراً مالياً ضمن أعضاء لجنة المراجعة تزيد قيمتها خمس مرات عن الشركات التي لا تضم خبراء ماليين. كما توصل (Chang and Yong, 2015) إلي وجود تأثير للإفصاح عن سلطة لجنة المراجعة في تعيين مراقب الحسابات علي قرار الاستثمار، من خلال تعزيز الفعالية المدركة لتغيير مراقب الحسابات، من خلال اجراء تجربة علي (١١٨) مستثمر محترف. وأشارت الدراسة إلي أن ادراك المستثمر لضعف لجنة المراجعة ينعكس علي زيادة ادراك المستثمر بزيادة قدرة إدارة الشركة في التأثير علي مراقب الحسابات بقبول التصرفات غير القانونية وزيادة احتمال الغش في القوائم المالية. هناك تأثير لوجود لجنة مراجعة بالشركات في قرار الاستثمار وجودة التقارير المالية. كما تطلب قانون SOX من كل شركة التقرير عن وجود لجنة المراجعة يوجد من بين أعضائها عضو واحد على الأقل يعتبر هو الخبير المالى للجنة المراجعة، وأوضحت الفقره رقم (٤٠٧) الخبير المالى باعتباره الشخص الذى تتوافر لديه الصفات التالية:

- فهم المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً المتعلقة بالتقديرات والاستحقاقات والاحتياطيات.
- خبرة تحليل وتقييم القوائم المالية.
- خبرة فى الرقابة الداخلية.
- فهم مهام لجنة المراجعة.

يعد استقلال أعضاء لجنة المراجعة بنسبة ١٠٠% من خلال عدم وجود علاقات عائلية وعلاقات اقتصادية مع ادارة الشركة، بالاضافة الى توافر الخبرة المالية والمحاسبية لأحد أعضاء لجنة المراجعة على الأقل، مع تكرار اجتماعات لجنة المراجعة على الأقل أربع اجتماعات سنوياً، وكذلك ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاث أعضاء. كل هذه الخصائص من شأنها زيادة فعالية لجنة المراجعة وبالتالى تخفيض احتمالات تأخير تقرير مراقب الحسابات.

- مستوى الرفع المالى لعميل المراجعة:

يستخدم الرفع المالي كمؤشر لقياس مدى قدرة الشركات على مقابلة إلتزاماتها وتعهداتها المالية فى تاريخ الاستحقاق (مقاسة بنسبة إجمالي الالتزامات المتداولة وغير المتداولة إلى إجمالي الأصول). هناك علاقة إيجابية بين درجة الرفع المالي وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات، ويرجع ذلك إلى أن الشركات ذات مستويات الرفع المالي المرتفع تستغرق وقت أطول فى عملية المراجعة للتأكد من كافة شروط المديونية وخاصة فى حالة زيادة عدد دائنى الشركة، أو يرجع إلي أن المستويات المرتفعة لهذه النسبة سيترتب عليها إحتمال تزايد مخاطر الافلاس أو الأحتيال الإداري مما يترتب عليه زيادة الوقت الذي يحتاجة مراقبي الحسابات لإستكمال أختبارات المراجعة الأساسية. هناك العديد من الدراسات (Blankley et al.,2014; Mohammed et al.,2018) توصلت الى وجود علاقة سلبية بين نسبة إجمالي الديون إلي إجمالي الأصول وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات والتي ترجع إلي أن الشركات ذات مستويات الرفع المالي المرتفع تتعرض لضغوط كبيرة من جانب الدائنين لتقديم المزيد من المعلومات بشكل سريع لتقييم آداء الشركة وتحديد مركزها المالى ومدى الإلتزام بشروط المديونية مما يمثل ضغوط علي مراقبي الحسابات في إستكمال عملية المراجعة في أقل وقت بعد إنتهاء السنة المالية.

وفى هذا الصدد، تتحمل الشركات ذات المديونية العالية المزيد من تكاليف أنشطة الرقابة، وبالتالي تعوض ذلك عن طريق تكبد المزيد من الديون. ويعتبر تأمين المزيد من الديون استراتيجية تسعى الشركات من خلالها لسداد حقوق أصحاب الديون القائمة فالشركات التي لديها ديون أعلى في هيكل رأسمالها تكون عرضة لتكلفة وكالة أعلى. ويمكن استخدام الإفصاح عن المعلومات لتفادي تكاليف الوكالة والحد من عدم تماثل المعلومات، ولذلك تفصح الشركات ذات نسبة المديونية العالية عن مزيد من المعلومات لتلبية احتياجات المقرضين من المعلومات. (Asthana, 2014) وهناك دراسات أخرى (Blankley et al., 2015; Asthana, 2014; Nelson & Shukeri, 2011) أوضحت أن تدهور الوضع المالي لعملاء المراجعة يعكس ارتفاع مستوى خطر التقاضي لمراقب الحسابات ومن ثم ارتفاع مستوى خطر أعماله، مما يؤدي إلى زيادة مقدار الجهد المبذول من جانب مراقب الحسابات والوقت المستغرق في عملية المراجعة لتدنية مستوى هذا الخطر، مما يؤثر على تأخير إصدار تقرير المراجعة. و لقد استخدم هؤلاء الكتاب لقياس الوضع المالي عوامل الخطر التالية؛ رقم صافي ربح العام، نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة، ونسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (معدل الرفع المالي)، ومعدل العائد على الأصول، ومدى تحقيق عميل المراجعة لخسائر تشغيلية، وإصدار بديل للرأي يفيد الشك بشأن قدرة عميل المراجعة على الاستمرار. وتوصلت بعض الدراسات (Abdillah, 2019; Blankley et al., 2015) إلى عدم معنوية علاقة مستوى عوامل الخطر التالية بمدى تأخير إصدار تقرير المراجعة؛ نسبة السيولة ، معدل العائد على الأصول ، ومعدل الرفع المالي.

هناك تأثير طردي لتدهور الوضع المالي لعملاء مراقبي حسابات الشركات المدرجة في البورصة المصرية على مدى تأخير إصدار تقارير المراجعة بشأن قوائمها المالية، كنتيجة لوجود احتمال بزيادة مراقبي الحسابات من مقدار الجهد المبذول والوقت المستغرق في عملية المراجعة لتدنية كل من مستوى عدم التأكد المتعلق بالوضع المالي لتلك الشركات، واحتمالات فشلهم في إصدار رأي مراجعة ملائم بشأن قوائمها المالية.

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، الشركات التى لديها نسبة رفع مالى عالية من المحتمل أن تفصح عن مزيد من المعلومات غير المالية، ومن ثم تزيد جودة الإفصاح على اعتبار أن مستوى الإفصاح أحد المقاييس التى يمكن استخدامها فى قياس جودة الافصاح (Blankley et al., 2015; Dao & Trung, 2014)، مما يؤثر تأثير ايجابى على كفاءة الاستثمار وغيرها من قرارات أصحاب المصالح. حجم الشركة والربحية ونسبة الرافعة المالية ذات تأثير معنوي على تأخير فترة إصدار تقرير المراجعة.

- تاريخ نهاية السنة المالية Fiscal Year-End :

توصلت العديد من الدراسات (Hashim, 2017; Dao & Pham, 2014 ; Khoufi and Khoufi, 2018) الى أن تاريخ نهاية السنة المالية يمثل إحدى المتغيرات المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة لأنه يمثل وقت تنفيذ الكثير من عمليات المراجعة وتزيد فيه مهام المراجعة بمكاتب المراجعة مما يؤدى إلى طول الفترة اللازمة لتنفيذ أعمال المراجعة وبصفة خاصة إذا كان تاريخ نهاية السنة المالية لمعظم الشركات هو نهاية ديسمبر. وتناولت دراسة (Johnstone, 2000) محددات تأخير تقرير المراجعة من خلال الرافعة المالية وحجم الشركة وتعقد العمليات المحاسبية وتكاليف التقاضي وتحقيق الشركات للأرباح (أخبار جيدة) أو للخسائر (أخبار سيئة)، وتوصلت الدراسة إلى إن معظم الشركات يتواجد لديها تأخير في الفترة الزمنية لصدور تقارير المراجعة وإن كل من حجم الشركة وتحقيق الأرباح ذات تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة. وقد قامت بعض الدراسات باختبار العلاقة بين تاريخ نهاية السنة المالية وفترة تأخير إصدارتقرير مراقب الحسابات حيث توصلت دراسة (Dao & Pham,2014) إلى وجود علاقة طردية بين تاريخ نهاية السنة المالية فى ديسمبر وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات حيث يمثل ذلك التاريخ ضغط موسم المراجعة بتنفيذ الكثير من أعمال المراجعة فى مكاتب المراجعة، بينما توصلت دراسة (Hashim,2017) إلى عدم وجود علاقة بين تاريخ نهاية السنة المالية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. حوكمة الشركات الجيدة بالتركيز على حوكمة مجلس الادارة ، تمكن من الرقابة الفعالة للإدارة، وتحد من السلوك الانتهازى للادارة وقد يؤدى ذلك إلى تحسن جودة المعلومات المستقبلية غير المالية ،ويحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين، مما ينعكس بدوره على العلاقة بين المعلومات المستقبلية غير المالية وكفاءة الاستثمار. كما توصلت دراسة (Mohammad et al.,2013) الى أن نوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، وجود

بنود غير عادية، العائد على الأسهم، نسبة الرافعة المالية، وحجم الشركة تؤثر على تأخر فترة إصدار تقرير المراجعة في طهران.

٧/٦ أثر جودة المراجعة على العلاقة بين تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وكفاءة قـرارات أصحاب المصالح:

تؤدى جودة المراجعة دوراً حاسماً فى الحفاظ على جودة التقارير المالية، نظراً لأنها تمثل عنصراً أساسياً فى تعزيز مصداقية التقارير المالية لدى مستخدمى المعلومات المحاسبية، فكلما زادت جودة المراجعة، كلما أصبحت التقارير المالية أكثر مصداقية، مما يؤدى إلى زيادة ثقة المستخدمين فيها. يلعب مراقب الحسابات دوراً حيوياً في تحسين جودة التقرير المالي . وبرغم تعدد تعريفات جودة المراجعة وتنوع مقاييسها، سواء تلك المعتمدة على مدخلات عملية المراجعة، مثل حجم مكتب المراجعة وخبرة واستقلال مراقبي الحسابات، أو تلك المعتمدة على مخرجات عملية المراجعة، مثل إعادة إصدار القوائم المالية Restatements ورأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية Going Concern Opinions إلا أن هناك إتجاهاً نحو إجراء مزيد من البحوث التي تتناول جودة المراجعة بأبعادها وآثارها المختلفة، نظرا لأهميتها من وجهة نظر أصحاب المصالح ودورها في تحسين جودة التقرير المالي، مما يؤثر على نفعية المعلومات لمستخدميها في عملية اتخاذ القرارات. تتمثل البدائل المختلفة لتحسين جودة المراجعة لمواجهة التهديدات التى تحيط بجودة **المراجعة فى:**

-انخفاض أتعاب المراجعة مما يترتب عليه المنافسة على السعر، وتقليص حجم اختبارات التحقق التفصيلية، وانخفاض خبرة وتأهيل فريق عمل المراجعة والتعويض من خلال تقديم الخدمات الأخرى غير المرتبطة بالمراجعة.

-زيادة هامش الربح المحقق من الخدمات الأخرى غير المرتبطة بالمراجعة.

-زيادة حدة المنافسة فى الاستعانة بفرق عمل مؤهلة ذات خبرة طويلة.

-ممارسة الضغوط على إدارة الشركات لادارة الأرباح كجزء من استراتيجية مواجهة المنافسة.

وقد زاد اهتمام منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية بتحسين جودتها وسمعتها من خلال انتماء العديد منها لمنشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى. كما شهدت الفترة الأخيرة اهتمام الجهات الرقابية بجودة المراجعة من خلال صدور العديد من القرارات، فقد صدر قرار رئيس هيئة سوق المال رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٦ بشأن ضوابط القيد في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة ، وبموجب هذا القرار تم إنشاء سجل خاص لقيد مراقبي الحسابات للشركات المسجلة بالبورصة "جدول رسمي ١ ، ٢ وجدول غير رسمي، ولا يجوز لغير مراقبي الحسابات المقيدين بهذا السجل مراجعة حسابات الشركات، أو صناديق الاستثمار، المسجلة بالبورصة ، اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٧ ، ثم صدر القرار رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن قواعد وآداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة المقيدين بسجل الهيئة، ثم صدر قرار رئيس هيئة سوق المال رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تأسيس وحدة رقابة جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين

بسجلات الهيئة علي غرار مجلسPCAOB . كما صدر قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم٣٣ لسنة ٢٠٠٩ بشأن القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدي الهيئة.

-أهمية جودة المراجعة:

على الرغم من أن كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يؤكدان على أهمية أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، إلا أن أحد المشاكل الرئيسية التي إهتمت بها الدارسات السابقة (Biddle et al.,2009) التي تناولت جودة التقارير المالية هو كيفية الصياغة العملية لهذه الجودة وكيفية قياسها، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الجودة (Karami & Akhgar,2014).

تتمثل أهمية جودة المراجعة فى:

١-المساهمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة: تعتبر فجوة الجودة أحد المكونات الفرعية لفجوة التوقعات في المراجعة. تعرف فجوة الجودة بأنها الاختلافات بين توقعات المستخدمين والمراجعين تجاه جودة خدمات المراجعة المؤداه وعوامل تكوين وتشكيل الجودة. وأكد المراجعين أن السبب الرئيسي لوجودها هو انخفاض الأداء الفعلي للمراجع عن معايير المراجعة ومعايير الجودة المتعارف عليها.

٢-تخفيض صراع الوكالة: كلما زاد التعارض في المصالح بين الوكيل والأصيل كلما زادت تكلفة الوكالة، وكلما زادت تكلفة الوكالة زادت الحاجة الى مكاتب مراجعة لتقديم خدمات ذات جودة عالية.

٣-تعزيز وإمكانية اكتشاف المخالفات والاخطاء بالقوائم المالية: أكدت لجنة Treadway والتي أشارت الى أن تحسين جودة المراجعة يزيد من اكتشاف الأخطاء والحد من التحريف بالقوائم المالية.

٤-تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية: هناك علاقة متبادلة بين جودة المراجعة والالتزام بالمعايير المهنية، يؤدى الالتزام بالمعايير المهنية الى أداء عملية المراجعة بجودة عالية، كما أن عملية المراجعة بمستوى جودة ملائم يؤكد تمسك المراجعين بالمعايير المهنية.

٥-أداة تنافسية جيدة: تعتبر المنافسة على الأتعاب أحد المخاطر التي تهدد مهنة المراجعة، ذلك لما فيها من تأثير سلبي على استقلال المراجعين ونطاق إجراءات المراجعة وثم جودة المراجعة.

٦-زيادة الثقة في تقرير المراجعة ومصداقية القوائم المالية: يعتبر الاهتمام بجودة المراجعة لتدعيم الثقة بتقارير المراجعة، وذلك للدور المهم الدى تلعبه التقارير في إضفاء المصداقية على القوائم المالية التي تستخدم في اتخاذ القرارات من جانب الأطراف المهنية.(Ilaboya and Iyafekhe, 2014)

وفى هذا السياق، تستوجب شروط متطلبات قيد مراقبى الحسابات بسجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية على مراقبى الحسابات الراغبين فى القيد بسجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة ضرورة توافر التاهيل المهنى والخبرة والقدرة والملاءة المهنية. التقارير المالية ذات الجودة المرتفعة يمكن ان تساعد فى التقليل من عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمستثمرين ، مما يؤدى الى علاج مشكلات الانهيار الأخلاقى للمديرين والاختيار العكسى. تتمثل محددات جودة المراجعة فى؛ حجم منشأة المحاسبة

والمراجعة والسمعة الطيبة لها، وعدم وجود دعاوى قضائية مرفوعة على منشأة المحاسبة والمراجعة، وارتباطها باحدى منشأت المحاسبة والمراجعة العالمية ووجود نظام الرقابة على الجودة، والخبرة المهنية، والتخصص فى صناعة العميل. وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، التقارير المالية يمكن أن تساعد فى تحسين وضع السيولة فى سوق المال، مما يؤدى الى تخفيض تكلفة التمويل الناتجة عن الاختيار العكسى وتسهيل عملية تمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل ذات العائد المرتفع. بالاضافة الى أن المعلومات المالية المفصح عنها ضمن التقارير المالية يمكن أن تساعد بشكل كبير فى التخفيف من مشكلة زيادة الاستثمار أو نقص الاستثمار ومن ثم زيادة كفاءة القرارات الاستثمارية وغيرها من قرارات اصحاب المصالح. وهناك مجموعة من العوامل التى تتعلق بجودة المراجعة وتؤثر على العلاقة بين تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات وكفاءة قرارات أصحاب المصالح، **وتشمل:**

-هيكل الرقابة الداخلية:

عرف المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات يتبناها المشروع للمحافظة على الأصول، واختيار دقة الحسابات ودرجة الاعتماد عليها، وتنمية كفاءة العمل، وتشجيع إتباع السياسات الادارية الموضوعية. تتطلب النشرة رقم (٥٥) من معايير المراجعة (تم تعديلها بالنشرة رقم ٧٨) أن يقوم المراجع بالتوصل الى فهم الرقابة الداخلية فى كل عملية مراجعة. ويجب أن يكون مدى هذا الفهم كحد أدنى كافياً لتخطيط المراجعة على نحو ملائم فى ضوء شروط تخطيط بتخطيط المراجعة. يختلف هيكل الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني عنه في ظل المعالجة اليدوية. وقد أدت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية إلى التأثير بشكل ملحوظ على هيكل الرقابة الداخلية باعتباره خدمة مهنية تأكيدية، تقدم تأكيداً ايجابياً بشأن امكانية الاعتماد والثقة في نظم المعلومات المحاسبية، مما فرض تحدٍ جديد على أحد المهام الرئيسية للمراجع الخارجي وهي تقويمه لنظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر نقطة البداية بالنسبة لعملية المراجعة. ومن ثم فعلى المراجع الخارجى ضرورة الالمام بأسس التقنيات الخاصة بالبرامج الجاهزة، ومخاطر المعلومات الناتجة من هذه التقنيات لتوفير خدمات التأكيد بشكل أكثر كفاءة وفعالية، ووضع أساس لهيكل الرقابة الداخلية، ومعرفة مدى توافقه مع القوائم المالية، لتحسين تقدير مخاطر الضعف الجوهري والعيب المؤثر. يجب على المراجع العمل على تخطيط الاختبارات الأساسية للمراجعة بالشكل والمدى والتوقيت الذى يخفض مستوى الخطر وصولاً إلى أدنى مستوى مقبول. والمنظمة التى ترغب فى خفض درجة المخاطر التى تتعرض لها وترغب فى الإستمراريه والإرتقاء بمستوى الأداء يجب أن تحرص على التفاعل الجيد بين التألفات الرقابية بأن تعتمد على نظام متكامل لهيكل الرقابة الداخلية والمراجعة يبدأ بوضع هيكل رقابة داخلية محكم وتقييم دورى للأداء وإدارة المخاطر ثم إدارة المراجعة الداخلية ثم يأتى دور لجان المراجعة وأخيراً دور المراجع الخارجى.

وقد توصلت العديد من الدراسات (Bamber et al.,1993; Pizzini et al.,2015) الى أثر هيكل الرقابة الداخلية على جودة المراجعة، وتوصلت إلى أن وجود هيكل رقابة داخلية فعال يعتبر أحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة.

-مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات:

أهمية الخبرة المهنية متمثلة فى استيفاء مراقب الحسابات لمتطلبات القيد بسجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية لما له من انعكاسات ايجابية على الممارسة المهنية. بالاضافة الى أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يعد أحد المحددات الاساسية لجودة المراجعة فى بيئة الممارسة المهنية المصرية، خاصة اذا ما اقترن بمجموعة أخرى من المتغيرات، مثل الخبرة فيكون لهما تأثير ايجابى على كفاءة مراقبى الحسابات فى اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها، ومن ثم على جودة المراجعة، بما ينعكس على الممارسة المهنية ككل. هناك اختلاف بين الدراسات السابقة (محمد،٢٠١٦) في مدخل القياس الذي استندت إليه لقياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات، وتم قياس مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات في ظل الاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية الفعلية المنشورة بشأن شركات عينة الدراسة ومراقبي حساباتها، أو المتاحة بقواعد بيانات مراقبي حساباتها، وذلك لقياس مستوى هذا الخطر لدى مختلف شركات العينة. وقد تناولت دراسة (Nelson & Shukeri, 2011) هذه العلاقة تناولاً غير مباشر من حيث تركيزها على واحد أو أكثر من محددات تأخير إصدار تقرير المراجعة التي تتسق مضمونها مع عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات، دون رد أغلب هؤلاء الكتاب صراحة تلك المحددات إلى مكون خطر أعمال مراقب الحسابات. وفى مصر تتشابه بعض الدراسات (محمد، ١٩٩٥ ؛ محمد، ٢٠١٦) مع بعض الدراسات الأجنبية الأخرى (Dao & Pham, 2014; Nelson & Shukeri, 2011; Lee et al., 2015) من حيث تناول هؤلاء لواحد أو أكثر من محددات تأخير إصدار تقرير المراجعة التي تتسق مضموناً ومدلولاً مع عوامل خطر أعمال مراقب الحسابات، دون رد أغلب هؤلاء الكتاب صراحة تلك المحددات إلى مكون مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات. كما ركزت دراسة (Giroux & Cassell, 2011) من حيث التركيز على تحديد مدى تأثير اختلاف مستوى خطر أعمال مراقب الحسابات على إجراءات وقرارات المراجعة عمومًا، دون الإشارة صراحة إلى إمكانية إمتداد هذا التأثير إلى توقيت إصدار تقرير المراجعة مباشرة. (نمير، ٢٠١٧)

-خبرة المراجع والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات:

يعتبر دور مراقب الحسابات دوراً فاعلاً ومكملاً للإدارة فى إنتاج التقارير المالية الموثقة، حيث تتأثر درجات الثقة والمصداقية لكافة المستخدمين بالدور الذى يضطلع به فى الإرتقاء بمستوى مصداقية وشفافية المحتوى المعلوماتى لها وتحقيق جودة الربح فى إطار الأزمات المالية المتتالية للشركات فى البيئة المعاصرة التى أطلت بظلالها وظهرت الشكوك والإتهامات فى عدم وفائه بمسئولياته المهنية المتطورة مع المستجدات وتوالت الدعوات إلى ضرورة تفعيل قدراته للإرتقاء بمستوى آدائه المهنى، وتعظيم الثقة والشفافية

فى محتوى المعلومات فى التقارير المالية وتحقيق جودة الربح وزيادة قدرته التفسيرية. (يوسف، ٢٠١٢؛ ابراهيم،٢٠١٤) تعتبر خبرة مراقب الحسابات في الصناعة عاملاً هاماً بين شركات المحاسبة والمراجعة، فمراقبي الحسابات المتخصصين صناعياً لديهم المزيد من المعرفة والخبرة أكثر مقارنة بغير المتخصصين، كما أن لديهم الإلمام الكافي بهياكل الرقابة الداخلية المطبقة ICS بالشركة مما يؤدي الى زيادة قدرتهم على اكتشاف الاخطاء والغش بالقوائم المالية وهذا ما أكدت عليه كثير من الدراسات. (Jenkins et al.,2006) خبرة مراقب الحسابات المتخصص له مزايا قد تختلف عن غيره من غير المتخصصين، والتى تسمح له بمقاومة ضغوط الادارة كما تساعده على التأثير على دقة وجودة المعلومات، خاصة جودة الأرباح التى تعدها الادارة بما ينعكس على ادراك اصحاب المصلحة لاهمية الخبرة والتخصص فى رفع كفاءة وفعالية قراراتهم خاصة فى سوق الاوراق المالية، بما ينعكس على رفاهية المجتمع ككل. خبرة مراقب الحسابات وتخصصه فى صناعة العميل تلعب دورا هاما فى زيادة وتحسين جودة ادائه، مما ينعكس على جودة المراجعة، كل متطلب وشرط من شروط القيد بسجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية له دور هام واسهام كبير فى تحقيق الخبرة، خاصة العملية الى جانب العلمية والملاءة المهنية بما ينعكس على جودة المراجعة. ويشير التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات إلي زيادة الحصة السوقية لمراقب الحسابات من عملاء صناعة معينة هناك العديد من الدراسات (Abdillah et al., 2019; Dao & Pham, 2014) اختبرت العلاقة بين التخصص المهنى لمكتب المراجعة، كمقياس لجودة المراجعة، وفترة تأخير تقرير المراجع. وتوصلت إلى أن التخصص المهنى يؤدى إلى إنخفاض فترة تأخير تقرير المراجع حيث تحتاج مكاتب المراجعة المتخصصة فترة أقل لفهم النظم المحاسبية، القواعد الضريبية، متطلبات أنظمة التقارير المالية، حل المشاكل والقضايا المحاسبية المعقدة، فضلاً عن اكتساب خبرة اكتشاف الأخطاء الهامة مقارنة بمكاتب المراجعة غير المتخصصة مما يؤدى إلى مراجعة القوائم المالية للشركات محل المراجعة فى وقت أقل وما يترتب عليه من إنخفاض فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات. فقد تناولت دراسة (Abdillah et al.,2019) أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على طول فترة إصدار تقرير المراجعة، وقامت الدراسة بعرض نموذجين للتخصص الصناعي للمراجع، نموذج يوضح التخصص الصناعي للمراجع على المستوى المحلي City specialist، والأخر يوضح التخصص الصناعي للمراجع على المستوى الدولي National Specialist. وتوصلت إلى أن التخصص الصناعي لمراجع الحسابات يقلل من فترة إصدار تقرير المراجعة. مراقب الحسابات الذى لديه خبرة سلبية عن ادارة عميل المراجعة يقوم باجراءات لاحقة لتقييم مخاطر الغش بصورة مرتفعة مع عدم وجود تأثير الخبرة الايجابية عن عميل المراجعة على تقييم مخاطر الغش. هناك اهتماماً متزايداً فى الآونة الأخيرة بجودة المراجعة ومحدادتها. فهناك اتفاق حول ضرورة ان تتوافر لدى مراقب الحسابات مجموعة من المتطلبات لضمان آدائه لمهامه ومسئولياته بمستوى مرتفع من الجودة، فقد أكدت تلك الاصدرات على ضرورة أن تتوافر فى مراقب الحسابات الكفاءة والملاءة المهنية اللازمة والتى تأتى من المعرفة العلمية والخبرة العملية

فى كافة المجالات المرتبطة بالمحاسبة والمراجعة، والتى لا تتوقف عند حد اكتساب المهارات الأساسية فقط وانما ضرورة مواصلة اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة من خلال متابعة كافة التطورات التى تطرأ على المهنة، عن طريق التدريب والتعليم المستمرين. تؤثر خبرة المراجع والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات تأثيرا كبيراً فى درجة جودة عملية المراجعة، كما تعتبر جوهر مهنة المراجعة حيث تؤثر على مقدرة المراجع على ممارسة تقديره المهنى. كما تعكس الخبرة المهارة والمعرفة التى يمتلكها بعض الأفراد. ترجع أهمية دراسة الخبرة فى مجال المراجعة الى:

-العديد من تقديرات المراجع تعتبر تقديرات شخصية تلعب الخبرة دوراً هاماً فيها.

-اختلاف تقييمات وتقديرات المراجعين طبقاً لحجم الخبرات المكتسبة لديهم.

-تؤثر الخبرة تأثيرا كبيراً فى درجة جودة عملية المراجعة. (رميلى، ٢٠١٨)

كما توصلت دراسة (Cullinan and Zheng,2017) إلى وجود علاقة عكسية بين الربحية ، حجم مكتب المراجعة، حجم الشركة، والرافعة المالية وفترة التأخير في قطاع الصناعة ، والى وجود علاقة عكسية بين الربحية، حجم مكتب المراجعة، وحجم الشركة، وفترة التأخير في قطاع الخدمات بالتطبيق على (١٣٧) شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية الأردنى بقطاعى الخدمات والصناعة خلال عام ٢٠١٠. وجود تأثير لجودة المراجعة الخارجية مقاسة بالتخصص الصناعي لمكتب المراجعة على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

-حجم مكتب المراجعة:

حجم مكتب المراجعة يعد مقياس لجودة المراجعة الخارجية، يتم تصنيف مكاتب المراجعة على أساس الحجم إلى مكاتب مراجعة كبرى، ومكاتب مراجعة خلاف ذلك Big 4 and Non Big4 ويعتبر هذا التقسيم من المداخل الأكثر شيوعاً في مجالات البحث العلمي كمؤشر للاستدلال على جودة المراجعة. حيث تتمتع المكاتب بجودة عالية لأنها تنفق أموال أكثر للتدريب وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة في عملية المراجعة مما ينعكس بدوره على كفاءة مراجعة الحسابات ودقتها، وفيما يتعلق باستقلالية مراقب الحسابات فإن مكاتب المراجعة الأكبر حجما تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال لأن لديها قاعدة كبيرة من العملاء المقيدين ببورصة الأوراق المالية لذلك فهم أقل اعتماداً على عميل معين، كما أن مكاتب المراجعة الأكبر حجما أقل عرضة لخطر التقاضي من المكاتب الصغيرة، بالإضافة إلى أن مكتب المراجعة إذا كان من المكاتب الأربعة الكبار (Big 4) فهو أكثر عرضة لخطر فقدان السمعة وهذا يؤدي إلى تحفيز هذه المكاتب الكبيرة على أن يكونوا أكثر موضوعية عند صياغة تقرير المراجعة، وبمعنى آخر فإن جودة المرجعة تزيد كلما كبر حجم مكتب المراجعة. أوضحت دراسة (Ilaboya and Iyafekhe,2014) أن الملاحظات الموجودة في تقرير المراجعة، الاستعانة بمكاتب المراجعة الدولية نوع تقرير المراجعة، وأتعاب المراجعة لها تأثير على تأخر فترة إصدار تقرير المراجعة. كما تناولت دراسة (Bonson et al.,2008) أثر عدد الملاحظات في تقرير المراجعة، نوع المراجع، أتعاب المراجعة، والبنود غير العادية على الشركات المقيدة

في البورصة في اليونان. وتوصلت الى ان حجم مكتب المراجعة يؤثر على توقيت إصدار تقرير المراجعة. جودة عملية المراجعة والاستقلال ترتفع في المكاتب التي تنتمي لمكاتب المراجعة الكبيرة (Big 4) مقارنة بباقي مكاتب المراجعة الأخرى الصغيرة، وبالتالي فان احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية تكون منخفضة في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مكاتب مراجعة صغيرة مقارنة بتلك الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة شركات المراجعة الكبرى، كما أن احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية تكون منخفضة في الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مكاتب مراجعة كبيرة مقارنة بتلك الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مكاتب المراجعة الصغيرة. (الصباغ، ٢٠١٩) حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يعد أحد المحددات المؤثرة فى جودة المراجعة الخارجية، وذلك لأن منشأت المحاسبة والمراجعة الأصغر حجماً قد تتوافر لديها الامكانيات لمواكبة التغيرات فى بيئة الممارسة المهنية العالمية، بالاضافة الى أن مراقب الحسابات الأكثر خبرة سيكون أكثر حرصاً على الارتقاء بجودة المراجعة، وتكون تلك الجودة أعلى كلما كبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التى ينتمى اليها.

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يلعب دوراً هاماً فى كونه محدداً رئيسياً لجودة المراجعة من وجهة نظر أصحاب المصالح والذى قد يفسر اندفاع بعض منشأت المحاسبة والمراجعة الى الاندماج لزيادة حجمها والاستفادة من وفورات الحجم الناتجة عن الاندماج من خلال مزج الخبرات والامكانيات التى من شأنها أن تساعد منشأت المحاسبة والمراجعة المندمجة على جذب واستقطاب الكفاءات والخبرات المهنية واتاحة فرص التدريب الجيد لمراقبى الحسابات بما ينعكس على آدائهم ومن ثم جودة المراجعة.

- التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات (طول فترة علاقة المراجع مع الشركة):

تعتبر الفترة الزمنية للعلاقة بين المراجع والشركة Audit Tenure إحدى المتغيرات المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة. وقد نال موضوع التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات لمنشآت الأعمال إهتماماً ملحوظاً من الباحثين لما له من إرتباط باستقلالية المراقب وأتعاب المراجعة وجودة آداء عملية المراجعة وفترة تعاقد المراقب مع العميل. ولازال الجدل مستمراً حول هذا الموضوع وقد زاد في الفترة الأخيرة بسبب المشاكل المالية التى واجهت بعض منشآت الأعمال الضخمة وارتباط ذلك بفشل المراقب في التقرير مسبقاً عن تلك المشاكل، الأمر الذي حدا بالبعض إلى المطالبة بالتناوب الإلزامى للمراقب كل فتره معينة (أي ضرورة إجراء تناوب للمراقبين على المنشأة كل فترة محددة. وقد طالبت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية (SEC) مؤخراً باجراء أبحاث حول العلاقة بين فترة إرتباط المراقب بالشركة محل المراجعة وبين فشل المراجعة. (الحوشى،٢٠١٥)

وفى هذا الصدد، تأخر التقرير فى السنة الأولى للتعاقد مع المراجع، يمثل أمر طبيعى نظراً لأثر التعلم لجمع العديد من المعلومات حول العميل وصناعته. فى السنة الأولى للتعاقد تزيد فترة تأخر تقرير المراجعة فى ظل التناوب الالزامى للمراقب بفارق كبير عن فترة تأخر تقرير المراجعة فى ظل عدم

التناوب الالزامى للمراقب، أما فى السنة الثانية للتعاقد لا يوجد أى فروق جوهرية بين نوعى التغيير. هناك دراسات مؤيدة، ودراسات معارضة لتطبيق التناوب الإلزامى لمراقب الحسابات وعلاقته بجودة التقارير المالية. ولقد كان من الطبيعى بعد إصدار قانونSOX، أن يلقى التناوب الالزامى لشركات المراجعة إهتماماً متزايداً من جانب الجهات التنظيمية فى جميع أنحاء العالم، وفى مقدمتها مجلس الاشراف المحاسبى على الشركات العامة بالولايات المتحدة الأمريكية PCAOB، والاتحاد الأروبى. نتيجة المخاوف التى تم إثارتها حول أن يصبح المراقب قريب جداً من العميل والحد من استقلال المراقب وضعف كل من؛ الموضوعية، والشك المهنى لديه، مما يؤدى الى الحد من جودة المراجعة، ويضعف من الثقة فى جودة التقارير المالية. لذا يجب على مراقب الحسابات الحريص الإرتقاء بجودة المراجعة من خلال الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها GAAS فى كل مراحل عملية المراجعة، بدءاً من قبول التكليف ومروراً بتخطيط إجراءات المراجعة ثم آداء هذه الإجراءات وجمع الأدلة الكافية والملائمة وإنتهاءاً باعداد وعرض تقريره الذى يحمل رأيه الفنى على القوائم المالية وايضاحاتها المتممة.(Asthana,2014)

يتضح مما سبق أن، هناك تعارضاً واضحاً فى نتائج الدراسات السابقة حول أهمية التناوب الالزامى لمراقب الحسابات، ولكل رأى حجته القوية. التناوب الالزامى لمراجع الحسابات مع عميل المراجعة تؤدي إلى تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة، أما طول الفترة الزمنية يؤدي إلى حدوث علاقة سلبية مع فترة إصدار تقرير المراجعة، وقد يختلف ذلك في حالة وجود تأثير مشترك للتخصص الصناعي للمراجع مع قصر أو طول الفترة الزمنية لإصدار تقرير المراجعة. طول فترة التعاقد يترتب عليها زيادة حجم التحريفات الجوهرية في محتوى القوائم المالية، وإنخفاض جودة وشفافية التقارير المالية الموثقة. ويساعد التناوب الالزامى للمراقب فى تدعيم الاستقلال والتحرر من كافة الضغوط الادارية للتدخل والتأثير فى أحكامه المهنية، وتدعيم الاستقلال فى المظهر والواقع الفعلى وإستقرار الحالة الذهنية والنفسية والتى تعد من العوامل الهامة والمؤثرة فى جودة المراجعة. (محمد، ٢٠١٥)

ومن جهة أخرى، قد يكون للتناوب الإلزامى للمراقبين آثار إيجابية على إستقلال المراقب خاصة فى حالة طول فترة التعاقد بين مراقب وعميل ما، مما قد تنشأ عنه علاقات بين أفراد المراجعة وموظفى العميل، وإتباع المراقب إجراءات مراجعة أقل فعالية. وتجدر الإشارة إلى، أن دستور مهنة المحاسبة والمراجعة وقانون شركات الأموال فى مصر لم يحددا أى فترة يمكن للمراقب أن يقضيها مع عميل ما، وترك الأمر بدون ضوابط مما يتطلب إعادة النظر خاصة وأن طول فترة التعاقد أو قصرها يمكن أن يؤثرا بطريقة سلبية على إستقلال المراقب. الفترة الزمنية للمراجع في مراجعة حسابات الشركة قد تؤثر تأثير إيجابي أو تأثير سلبي على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة وذلك حسب قصر أو طول الفترة.

- أهمية دراسة فترة المراجعة :

ترجع أهمية دراسة فترة المراجعة الى :

١- استعادة ثقة المستثمرين فى الأسواق المالية وتحقيق مطالبهم من معلومات محاسبية تتسم بالموثوقية وفى التوقيت المناسب.

٢-زيادة أهمية المنظمين والمستثمرين بتوقيت التقارير المالية نتيجة للأزمات المالية الكبرى وحاجتهم لتحديد وفهم المحددات المؤثرة فى فترة مراجعة التقارير المالية قبل اصدار أى تشريعات فعالة بخصوص تلك الفترة.

٣- دراسة أى محدد لهذه العوامل يجعل لفترة المراجعة تأثير على كفاءة وفعالية المراجعة، كما يتضمن تقرير المراجع رأى المراجع الذى يأخذ بعين الاعتبار مصداقية القوائم المالية.

٤- تعد فترة المراجعة من أهم العوامل المؤثرة على التوقيت المناسب للتقارير المالية وهو عامل يشير لكفاءة عمل سوق المال .

٥- التأخير غير الملائم فى الافصاح عن المعلومات المالية يزيد من عدم التأكد المصاحب للقرارات الاستثمارية، مما يسمح لفئة المستثمرين استغلال تلك المعلومات على حساب فئة أخرى وهذا يثير قلق واهتمام واضعى السياسات مثل (مجلس معايير المحاسبة ١٩٨٠) كما يؤثر على توقيت الافصاح عن الأرباح .

٦- تأثير فترة المراجعة على توقيت عملية المراجعة والمعلومات المالية الناتجة عنها. (رضوان وأخرون،٢٠١٤)

٧-النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

يمكن بلورة أهم نتائج البحث على النحو التالى:

-يعد تقرير مراقب الحسابات Auditor Report المنتج النهائي لعملية المراجعة ويعتبر وسيلة أو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات على القوائم المالية محل المراجعة إلى مستخدمي القوائم المالية أصحاب المصالح.

-هناك اهتمام بقياس تأثير بعض المتغيرات المؤسسيه على مستوى الإفصاح، وعلى فترة فترة اصدار تقرير المراجعة، ومن أهم تلك المتغيرات نجد نوع الصناعة، حجم الشركة، الرافعة المالية ، كفاءة الإدارة.

-التناوب الالزامى لمراجع الحسابات مع عميل المراجعة يؤدي إلى تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة، أما طول الفترة الزمنية يؤدي إلى حدوث علاقة سلبية مع فترة إصدار تقرير المراجعة، وقد يختلف ذلك في حالة وجود تأثير مشترك للتخصص الصناعي للمراجع مع قصر أو طول الفترة الزمنية لإصدار تقرير المراجعة.

-اختيار الشركات لمراقب حسابات متخصص في الصناعة لمراجعة قوائمها المالية سيؤدي إلى تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة، مما ينعكس على تحسين نفعية ووقتية المعلومات المالية المنشورة. كما أن درجة تنوع وتعقد عمليات عميل المراجعة لهما تأثير ايجابي معنوي على تأخير تقرير مراقب الحسابات.

-يتأثر توقيت إصدار تقرير مراقب الحسابات ببعض الخصائص الفنية لمراقب الحسابات مثل التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وبعض الخصائص التشغيلية للشركات مثل درجة تنوع وتعقد عمليات الشركة.

-الشركات كبيرة الحجم تزداد وتتعقد عملياتها مما يتطلب من المراجع بذل مزيد من الجهد في عملية المراجعة مقارنة بالشركات صغيرة الحجم وكذلك الشركات التي لديها مستويات مرتفعة من الرفع المالي تستغرق وقتا أطول فى عملية المراجعة للتأكد من شروط المديونية ومدي تعرض الشركة لمخاطر الافلاس وكلاهما يؤدي لزيادة فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.

وفى ضوء النتائج السابقة توصى الباحثة بالآتى:

-أن يكون هناك الزام من الهيئة العامة للرقابة المالية للشركات المقيدة بالبورصة بشكل ونماذج موحدة للتقارير والقوائم المالية وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية بما يسهل من مهمة عمل مراقب الحسابات واصدار تقريره في وقت أقل.

-ضرورة قيام هيئه الرقابه الماليه بالتعاون مع البورصه بعمل برامج توعيه للعاملين بالشركات المتداوله في البورصة و المحللين الماليين بشركات تداول الأوراق المالية و للجمهور تهدف إلي زيادة الوعي بأهمية الإفصاح و الفوائد التي سوف تعود علي الشركات وكافة المستخدمين.

-اهمية إعادة النظر في متطلبات التأهيل العلمي والعملي لمراقب الحسابات، وتوفير الامكانيات المادية والبشرية للتخصص في قطاع صناعي معين، لما له من مردود إيجابي على كل من منشأة عميل المراجعة وأصحاب المصالح فيها.

-أهمية قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بتخفيض فترة الإفصاح عن التقارير المالية من (٩٠) من تاريخ نهاية السنة المالية يوماً إلى (٦٠) يوماً لتتوافق مع متطلبات المنظمات المهنية الدولية مما ينعكس إيجابياً على كفاءة المعلومات فى سوق الأوراق المالية المصرى.

-أهمية عقد دورات تدريبية لمراجعى الحسابات المقيدين لدى وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات لتوعيتهم بأهمية كل من تغيير مراقب الحسابات بصورة دورية، وخصائص الوحدة محل المراجعة لما لذلك من أثر فى جودة أعمال المراجعة الخارجية وتقليل فترة تأخير مراجع الحسابات.

-أهمية الخبرة المهنية متمثلة فى استيفاء مراقب الحسابات لمتطلبات القيد بسجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية لما له من انعكاسات ايجابية على الممارسة المهنية. بالاضافة الى أن حجم منشأة المحاسبة والمراجعة يعد أحد المحددات الأساسية لجودة المراجعة فى بيئة الممارسة المهنية المصرية، خاصة اذا ما اقترن بمجموعة أخرى من المتغيرات، مثل الخبرة فيكون لهما تأثير ايجابى على

كفاءة مراقبى الحسابات فى اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها، ومن ثم على جودة المراجعة، بما ينعكس على الممارسة المهنية ككل والتقليل من فترة تأخير اصدار تقرير المراقب.

- مقترحات لأبحاث مستقبلية:

فى ضوء حدود البحث وما إنتهى إليه من نتائج، تعتقد الباحثة بأهمية البحث مستقبلاً فى **الموضوعات التالية:**

- إجراء دراسة تطبيقية لتقييم العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية المحددة لفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.
- إجراء دراسة تجريبية حول أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر عام ٢٠١٩ علي فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.
- إجراء دراسة تجريبية حول أثر اجراءات المراجعة الخارجية على فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.
- إجراء دراسة مقارنة لأثر الخصائص التشغلية للشركة علي العلاقة بين جودة وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.
- إجراء دراسة تطبيقية لتقييم العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية المحددة لفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات.
- دراسات أخرى فى البيئة المصرية تهدف للتوسع في حصر ودراسة المحددات والعوامل المؤثرة فى فترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات ومقارنتها بالموجودة فى بلدان أخرى.
- إجراء دراسة تجريبية حول أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتأخير تقريره.

- **المراجع:**

١- المراجع العربية:

-ابراهيم، وائل محمد سعد ابراهيم.٢٠١٤،" أثر خصائص لجان المراجعة علي مستوي الافصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري-دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.

-أبونصار، محمد ومنير لطفي، ١٩٩٨، العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد (٢٥)، عدد (٢)، ص٣٧٦-٣٨٥.

-الإبياري، هشام فاروق مصطفي، ٢٠١٧،" نحو إطار لقياس تأخير تقرير المراجعة وأثره على قيمة منشأة عميل المراجعة، منظور تحليلي ودراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص٢- ٤٤.

-الفضل ، مؤيد محمد وعبد الناصر إبراهيم نور، ٢٠٠٦ ، "تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والأردن"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد (٣٣)، العدد (٢)، ص ٢٨٢ -٣٠١ .

-الصيرفي، أسماء أحمد،٢٠١٧،" نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة- دراسة تطبيقية مقارنة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني ص١- ٢٨.

-الدليل المصرى لحوكمة الشركات، أغسطس، ٢٠١٦، مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية، الاصدار الثالث، نسخة معدلة، أغسطس، ص ١- ٤٨.
-الهيئة العامة للرقابة المالية،٢٠١٩، قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، قرار مجلس الإدارة رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٨، متاح علي موقع http://www.egx.com.eg
-الوكيل، حسام السعيد، ٢٠٢٠،" أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية: دراسة تطبيقية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد الثانى، ص ١-٥٩ .
http://search.mandumah.com/Record/1065511
-رضوان، عباس أحمد، و طارق محمد حسن، واكرام أحمد محمد ابراهيم سعده، ٢٠١٤، " العوامل المؤثرة فى فترة المراجعة فى الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة- المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الثانى ، ص ٥١٧-٤٤٦.
-رميلى، سناء محمد رزق ، ٢٠١٨، " أثر الخصائص التشغيلية للشركة وحوكمة الشركات على العلاقة بين جودة الإفصاح عن المعلومات الاستثمارية المستقبلية غير المالية وكفاءة الاستثمار-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية- كلية التجارة-جامعة طنطا، العدد ٢، ديسمبر.
-صالح، أحمد السيد إبراهيم، ٢٠١٩، أثر درجة تنوع وتعقد عمليات عميل المراجعة على العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتأخير تقريره -دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية- كلية التجارة-جامعة طنطا، العدد ٢، ديسمبر.
-عبد الرحيم ، رضا محمود محمد ،٢٠١٩،" أثر فعالية لجان وجودة المراجعة علي العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية عام ٢٠١٥ وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات- دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية كلية التجارة جامعة طنطا، العدد ٢-ديسمبر.
-قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ .
- محمد، أحمد عبد المالك، ١٩٩٥، "دراسة تحليلية للعوامل المحددة لتأخير تقرير المراجع"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الثانى، ص٣١٣-٣٤٣
-محمد، سامي حسن علي ، ٢٠١٦، "اطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لإرتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة- دراسة تطبيقية"، الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد(٢٠)، العدد الأول، ص٣٥٢-٣٠٣ .
-مطاوع، أحمد كمال، ٢٠١٩،" أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلمس الإدارة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات -دراسة تطبيقية"، google.driver.com
- منصور، محمد السيد، ٢٠١٨، " أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، عدد (٢)، ص٩٨٤-١٠٣٩.
-نمير، أمينة رمضان محمد ، ٢٠١٧،"" تأثير مستوي خطر أعمال مراقب الحسابات علي علاقة مستوي هذا الخطر بمدي تأخير اصدار تقرير المراجعة : دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، يونيو، ص٣٣٨ – ٣٩٢.
- وزارة الاستثمار، ١٩٩٢، " القانون رقم (٩٥) سوق رأس المال. متاح على:http://www.mfti.gov.eg
-وهدان، محمد على، ٢٠١٨،" تقييم أثر الرقابة الداخلية فى نظم تخطيط موارد المشروع علي فترة تأخير التقارير المالية للشركات- دراسة تطبيقية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، جامعة بنى سويف، كلية التجارة، العدد٢ ، ص ١-٦٣.
-يوسف، شيماء محمد اسماعيل، ٢٠٢٠، أثر الآليات الاجبارية والاختيارية لتنفيذ المراجعة الخارجية على تأخير تقرير مراقب الحسابات– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.

٢- المراجع الأجنبية:

-Abdillah, M.R., Mardijuwono, A.W. and Habiburrochman, H., 2019. The Effect of Company Characteristics and Auditor Characteristics to Audit Report Lag, Asian Journal of Accounting Research. 4 (1), pp. 129-144.

- Abdollahibli, Fatemeh, 2018. Joint Audit and The Implications of Its Use, Proceedings of Academicsera. 20th international Conference, Montereal, Canada, pp. 7:13
- Abernathy, John L., Michael Barnes; Chad Stefaniak & Alexandria Weisbarth, 2017. An International Perspective on Audit Report Lag: a Synthesis of the Literature and Opportunities for Future Research", International Journal of Auditing (21), pp.100–127.
-Accounting Standard Board.1991. The Objective of Financial Statements and the Qualitative Characteristics of Finanical Information, UK.
-Ahmad, M., Mohamed, H., and Nelson, S., 2016.The Association Between Industry Specialist Auditor and Financial Reporting Timeliness – Post MFRS Period, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 219, pp. 55 – 62.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 2015. AU-C Section 210- Terms of Engagement: Statements on Auditing Standards (SASs), Available at www.aicpa.org.
-Asthana, S., 2014. Abnormal Audit Delays, Earnings Quality and Firm Value in The USA, Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 12 No. 1, pp. 21-44.
- Bamber, E. Michael; Linda Smith Bamber & Michael P. Schoderbek, 1993. Audit Structure and other Determinants of Audit Report Lag: an Empirical Analysis, Auditing: a Journal of Practice &Theory, Vol. 12, No. 1, pp.1-23
-Blankley, Alan I.; David N. Hurtt & Jason E. MacGregor, 2015. Practitioner Summary: Are Lengthy Audit Report Lags a Warning Signal?, Current Issues in Auditing, Vol. 9, Issue.2, pp.19-28.
-Blankley, Alan I.; David N. Hurtt & Jason E. MacGregor, 2014.The Relationship between Audit Report Lags and Future Restatements, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 33, No. 2, pp. 27–57.
-Bonsón□Ponte, E., Escobar Rodríguez, T., & Borrero□Domínguez, C., 2008, ". Empirical Analysis of Delays in the Signing of Audit Reports in Spain, International Journal of Auditing, 12, (2), 129-140.
-Chang, H. and Yong, S., 2015. The Effect of Audit Report Lag and Management Discretionary Report Lag on Analyst Forecasts: Evidence from Korea, Investment Management and Financial Innovations, Vol. 12, No.1, pp. 318-328.
-Che-Ahmed, A. and Ahmed, M., 2016. Effects of Board Size, Board Committees Characteristics and Audit Quality on Audit Report Lags, The European Proceedings of Social and Behavioral Sciences, International Soft Science Conference. http://dx.doi.org/10.15405/epsbs.2016.08.114.
-Cullinan, Ch. P., and X. Zheng, 2017. Accounting Outsourcing and Audit Lag", Managerial Auditing Journal , 32 (3), PP. 276-294.
- Dao, Mai & Trung Pham, 2014. Audit Tenure, Auditor Specialization and Audit Report Lag", Managerial Auditing Journal, Vol. 29, No.6, pp.490-512.
-Daoud, K., Ismail, K. and Lode, N., 2015. The Impact of Internal Corporate Governance on the Timeliness of Financial Reports of Jordanian Firms: Evidence Using Audit and Management Report Lags, Mediterranean Journal of Social sciences, Vol.6, No.1, pp.430-442.
-Dibia, N. and Onwuchekwa, J., 2013. An Examination of the Audit Report Lag of Companies Quoted in The Nigeria Stock Exchange, International Journal of Business and Social Research, Vol. 3, No. 9, pp. 8-16.

-Financial Accounting Standard Board(FASB), 2010. Conceptual Framework for Financial Reporting: Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, available at www.fasb.org
-Hashim, U., 2017. Does Ownership Characteristics Have Any Impact on Audit Report Lag? Evidence of Malaysian Listed Companies, World Applied Sciences Journal, Vol. 35, No.9, pp. 1826-1838.
-Hassan, Y., 2016. Determinants of Audit Report Lag: Evidence from Palestine, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 6, No. 1, PP. 13-32.
-Ilaboya, O. and Iyafekhe, C., 2014. Corporate Governance and Audit Report Lag in Nigeria, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 4, No. 13, pp.172-180.
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2015. Agreeing the Terms of Audit Engagements: International Standard on Auditing (ISA No.210), Available at www. web.ifac.org
-Karami A. , and Akhgar M. , 2014. Effect of Company Size and Leverage Features on The Quality of Financial Reporting of Companies Listed in Tahran Stock Exchange, Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 6, No. 5, pp. 71-81.
-Khlif, H., & Samaha, K., 2014. Internal Control Quality, E gyptian Standards on Auditing and External Audit Delays: Evidence from the Egyptian Stock Exchange, International Journal of Auditing, 18(2) , pp.139-154.
-Khoufi, N. and Khoufi, W.,2018 . An Empirical Examination of the Determinants of Audit Report Delay in France, Managerial Auditing Journal, Vol. 33, No. 8/9, pp. 700- 714.
-Meckfessel, Michele D. & Drew Sellers, 2017. The Impact of Big 4 Consulting on Audit Reporting Lag and Restatements, Managerial Auditing Journal, Vol.32, Iss.1 pp.19 - 49
-Mohammed, I., Ahmad, A. and Malek, M., 2018. Shareholder's Involvement in the Audit Committee, Audit Quality and Financial Reporting Lag in Nigeria, Business and Economic Horizons, Vol. 14, No. 2, pp.355-374.
- Nelson, Sherliza Puat & Siti Norwahida Shukeri, 2011. Corporate Governance and Audit Report Timeliness: Evidence From Malaysia, Research in Accounting in Emerging Economies, Vol. 11, pp.109–127
-Oussii, A. and Taktak, N., 2018. Audit Report Timeliness: Does Internal Audit Function Coordination with External Auditors Matter? Empirical evidence from Tunisia, Euro Med Journal of Business, Vol. 13, No. 1, pp.60-74.
- Pizzini, Mina; Shu Lin & Douglas E. Ziegenfuss, 2015. The Impact of Internal Audit Function Quality and Contribution on Audit Delay, Auditing: a Journal of Practice & Theory, Vol. 34, No. 1, pp. 25–58
-Quick, R., and Schmidt, F. ,2018. Do audit firm rotation, auditor retention, and joint audits matter? -An experimental investigation of bank directors' and institutional investors'perceptions. Journal of Accounting Literature, 41, 121
-Rusmin, R., & Evans, J., 2017. Audit Quality and Audit Report Lag: Case of Indonesian Listed Companies, Asian Review of Accounting, 25(2), pp. 191-210.
-Sarbanes ,P. , and M. Oxley, 2002. Sarbanes Oxley Act of 2002, Washington, Dc: U.S. Congress.
- Sultana, Nigar; Harjinder Singh & J-L.W. Mitchell Van der Zahn, 2015. Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag, International Journal of Auditing, 19, pp.72–87.
-Suryanto, T., 2016. Audit Delay and Its Implication for Fraudulent Financial Reporting: A study of Companies Listed in the Indonesian Stock Exchange, European Research Studies, 19(1),p. 18.